مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

لماذا يفضي الحكم السيّئ إلى تجُّدد الحرب الأهلية

بارابرا ف. والتر

ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

لماذا يفضي الحكم السيّئ إلى تجُّدد الحرب الأهلية

بارابرا ف. والتر*

خلاصة

إنَّ معظم الحروب الأهلية المعاصرة ما هي اليوم إلا تكرار لحروب أهلية سابقة، وعلى خلاف النظريات الكلاسيكية المتصلة المظالم والفرص، فإن هذه الدراسة تقدم نظرية تكرار الحرب الأهلية التي تسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات السياسية والقانونية في تقييد النخب في دول ما بعد الحرب الأهلية، فمثل هذه القيود تعمل بمنزلة رقيب على السلطة التنفيذية، وتساعد النخب التي في السلطة على الالتزام بمصداقية بالإصلاح السياسي، وتفضي إلى الوضع الذي لا يحتاج فيه المتمردون الإبقاء على المليشيات بوصفها آلية لمناهظة النخب السياسية، وكل هذا يقلل من احتمالات تجدد الحرب الأهلية وباستخدام التحليل الإحصائي لسنوات ما بعد النزاع، توضح هذه الدراسة أن المؤسسات السياسية القوية لا ترتبط بنحوٍ مهم وسلبي بالحرب الأهلية فحسب، بل تعد من المحددات الأساسية إذا كانت البلدان تقع في فخ الصراع.

تكمن مشكلة الحرب الأهلية اليوم –على وجه الحصر تقريباً– في تجدُّدها، فمنذ خمسين عاماً خلت كانت معظم الحروب الأهلية هي حروب دارت رحاها للمرة الأولى، أي: إنها حروب جديدة خاضها المتمردون ولم يسبق لهم أن تحدوا الدولة[1]، لكن بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت 90 % من جميع الحروب الأهلية هي تكرار لحروب أهلية سابقة –حروب قديمة شنها من جديد المتمردون بعد حقبة من السلام[2]،وفي الواقع أن كل حرب أهلية بدأت منذ عام 2003 –باستثناء الحرب الأخيرة في ليبيا– كانت استمراراً لحرب أهلية سابقة، وحقيقة كون معظم الحروب الأهلية اليوم حروباً مكررة هو أمر لافت للنظر لسببين: الأول: أن الحروب الأهلية لا

١– هذه الأرقام مستقاة من برنامج بيانات الصراع في أوبسالا/ معهد أبحاث السلام في أوسلو (UCDP/PRIO) ومجموعة بيانات النزاع المسلح ACD 2009 v-4، المقدمة من هاربورم والينستين (2009). وتسجل مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD البيانات السنوية على قتلى المعارك في جميع النزاعات الداخلية بين الأعوام 1949 و1989. وفيما يخص الأرقام الواردة في المتن فإن بداية الحرب الأهلية تعرف بأنها الصراع الذي يخلف أكثر من 25 قتيلاً جراء المعارك، في السنة بعد مدة سنتين، على أن لا يصل عدد القتلى في أي من تلك السنتين إلى 25 قتيلاً جراء المعارك، وسيتم وصف التفاصيل بشأن مجموعة البيانات وترميز الصراعات لاحقاً في هذه الدراسة.

٢– ينظر الترميز السابق.

* أستاذة في كلية العلوم السياسية جامعة كاليفورنيا في سان دييغو، وهي خبيرة في مجال الأمن الدولي والحروب الأهلية.

مصدر الدراسة: مجلة حل النزاعات، العدد 59 (7)، 2015 journals.sagepub.com/home/jcr

تتكرر في جميع البلدان وجميع المناطق، فقد شهدت السلفادور –على سبيل المثال– حرباً أهلية انتهت في العام 1992، ولم تستأنف قط؛ وبدلاً من ذلك فإن الحروب الأهلية المكررة تتركز في أفريقيا وجنوب الصحراء والشرق الأوسط في الغالب (UCDP / PRIO ACD v-4, 2009)، والآخر: أن البلدان التي شهدت حروباً أهلية متعددة، لم تشهد حروباً مختلفة عن تلك الحروب أو شنتها مجموعة مختلفة من المتمردين، فمعظمها مع مرور الوقت شهدت الحرب نفسها مع الجماعة المتمردة عينها أو مجموعة من الجماعات عينها، فنوبات الحرب الأهلية المتعددة في لبنان –على سبيل المثال– دارت رحاها بين اليمين المسيحي (الماروني) واليسار الإسلامي (الدروز)؛ الأمر الذي يؤشر إلى أنَّ التحدي الرئيس الذي يحيط بالحرب الأهلية لم يعد كيفية الحيلولة دون اندلاع حروب جديدة بل كيفية إنهاء تلك الحروب التي اندلعت بالأساس بنحوٍ دائم.

أنا لست أول من اكتشف أن الحروب الأهلية تكرر نفسها، فقد لاحظ كل من كولير وسامبانيس (عام 2002) هذا النمط وأطلقوا عليه فخ الصراع، ومنذ ذلك الحين قدم الباحثون تفسيرين رئيسين لذلك: يرى الأول منهما أن البلدان رزحت تحت وطأة العنف؛ لأن القتال أدّى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية الكامنة وراء تحفيز المتمردين على القتال في المقام الأول (Walter 2004; Hegre and Sambanis 2006; Quinn, Mason, and Gurses 2007; Justino 2009)؛ فالحرب الأهلية تميل لأن تجعل البلدان الفقيرة أفقر، والدول الضعيفة أضعف؛ الأمر الذي يشجع على نشوب حروب إضافية مع مرور الزمن. أما الثاني فيرى أن أنواعاً معينة من الحرب الأهلية هي أكثر عرضة لأن تكرر العنف مقارنة بغيرها (Licklider 1995; Quinn, Mason, and Gurses 2007; DeRouen and Bercovitch 2008; Kreutz 2010; Toft 2010; Call 2012). فالمقاتلون غير القادرين على هزيمة بعضهم الآخر، والذين ينخرطون بمعارك طويلة ضارية، ويقاتلون على رهانات يعدوها ذات قيمة خاصة، يكونون أكثر عرضة لخوض الحرب الأهلية من جديد.

وهذه الدراسة ترى أن العامل الرئيس الذي لم يؤخذ في الحسابات المطروحة هو دور المؤسسات السياسية والقانونية في الحيلولة دون تكرار اندلاع العنف، إذ إن الحروب الأهلية أكثر عرضة لأن تتكرر في البلدان التي تكون فيها النخب الحكومية غير خاضعة للمساءلة أمام الجمهور، حيث لا يشارك الرأي العام في الحياة السياسية، وحيث تفتقر المعلومات للشفافية[3]. إن إضفاء الطابع المؤسسي (المأسسة) بنحوٍ أكبر يعمل على تحقيق أربعة أغراض: أولاً: من سمات تلك المأسسة أنها تعمل على إخضاع السلطة التنفيذية للرقابة التي من شأنها أن تجعل الحكومة تلبي مصالح شريحة أوسع من السكان؛ وهذا يعمل أيضاً على تقليل دوافع المتمردين من العودة إلى الحرب. ثانياً: أنها تعمل على إيجاد سبلٍ متعددة غير عنيفة للتأثير على الحكومة؛ مما يجعل من تجدد العنف أقل أهمية بوصفه وسيلة من وسائل التغيير. ثالثاً: تساعد المؤسسات السياسية والقانونية القوية

3- للوصول إلى تحليل ممتاز للطرق المختلفة التي يمكن من خلالها إخضاع الحكومات للمساءلة، ينظر Grant and Keohane (2005).

النخبَ الموجودة في السلطة على الالتزام بمصداقية بالشروط السياسية للتسوية السياسية، الأمر الذي يزيد من احتمال تحقيق مساومات دائمة.رابعاً: إن الرقابة على السلطة التنفيذية تفضي إلى وضع لا يحتاج فيه المتمردون إلى الاحتفاظ بالمليشيات والتهديد بالعنف لمحاسبة النخب السياسية[4]؛ والنتيجة ستفضي إلى الوضع الذي يكون فيه المقاتلون في وضع أسهل لحل الخلافات الأساسية ودعم الوقف الدائم للقتال.

وتنقسم الدراسة خمسة أقسام، يوضح القسم الأول الحجة الرئيسة المتصلة بأهمية بالحكم الرشيد والمسؤول في الحد من تكرار الحرب الأهلية؛ فالزعماء السياسيون الذين هم في بيئات مؤسساتية ضعيفة للغاية سيواجهون صعوبة في الالتزام والعمل مع المقاتلين السابقين، ومن ثم سيكونون أكثر عرضة للانزلاق صوب تكرار العنف. ويعرض القسم الثاني ثلاث مجموعات إضافية من العوامل التي من المحتمل أن تساهم في تكرار الحرب الأهلية، ويركز هذا القسم على المظالم الأساسية التي تقف وراء المتمردين وقدرتهم على مواصلة التمرد ومشكلات المساومات التي تقف في طريق التسوية طويلة الأمد. أما القسم الثالث فيقدم مجموعة البيانات المتصلة بجميع الحروب الأهلية بين الأعوام 1945 و2009 وتوضح الكيفية التي تم فيها اختبار فرضيات مختلفة. فيما يعرض القسم الرابع النتائج، وهي أن الحروب الأهلية أكثر احتمالاً لأن تكرر نفسها في البلدان التي فيها قيود قانونية وسياسية محدودة على الحكومة، ومن المرجح أيضاً أن تتكرر في البلدان التي لم تشهد تحسناً ملحوظاً في المساءلة أو الشفافية، وأثبتت هذه الضوابط المؤسساتية أهمية أكبر من أي فاعل آخر –بما في ذلك دخل الفرد– في الحد من تكرار الحرب الأهلية. أما القسم الخامس فيناقش ما يعنيه هذا للباحثين الذين يحاولون سبر أغوار العنف المستمر، ولصانعي السياسات الذين يكافحون من أجل حلَّ الصراعات التي طال أمدها في الدول الأكثر هشاشة في العالم.

الحجة: المساءلة مهمة؟

يكمن اللغز الاكبر الذي يلف تكرار الحروب الأهلية في السبب وراء استمرار المقاتلين بالقتال على الرغم من سنوات من الصراع، وعدم القدرة على هزيمة بعضهم الآخر، فما السبب الذي يجعل حكومة ميانمار –مثلاً– أن تستمر في قتال متمردي (شان) بعد أكثر من خمسين عاماً من الحرب المتقطعة؟ ولماذا يستمر متمردو (شان) بالقتال؟ لذا ومن أجل كشف النقاب عن سبب تجدد الحرب الأهلية يتعين عدم التوقف عند تحديد المظالم فحسب، بل تفسير السبب الكامن وراء عدم حل هذه المظالم على الرغم من سنوات القتال المكلفة.

إن الحكومات والمتمردين المنخرطين في الحرب الأهلية لديهم طريقان لإنهاء العنف وإحلال

4– يرى كل من كارلز وميلان سفوليك (2011) أن تقاسم السلطة في الأنظمة الاستبدادية لا يمكن أن يكون مستمراً إلا من خلال حلفاء الحكام القادرين على مواجهة تهديد التمرد بمصداقية.

سلام طويل الأمد: إما أن يتمكنوا من معارضيهم والقضاء على قدرتهم على القتال، وإما أن يستطيعوا التوصل إلى حل توافقي مقبول مع خصمهم الذي يحل خلافاتهم وينفي الحاجة للقتال، لكنَّ المقاتلين على الأرجح يفضلون الخيار الأول؛ لأن التغلب على الخصوم عسكرياً يفضي إلى تحقيق فوائد سياسية الآن وفي المستقبل وربما يعود بالفائدة على تحقيق سلام دائم (Fearon 1998). فعلى سبيل المثال لقد فاز الرئيس ماهيندا راجاباكسا في سريلانكا بالانتخابات على وعد هزيمة نمور التاميل بدلاً من التوصل إلى حلٍّ توافقيٍّ، وفي غضون أربع سنوات سحقت حكومته المتمردين، وشيّد سلام يحُتفى به على نطاق واسع ويبدو أنه دائم. وبالمثل أيضاً حقق انتصار ماوتسي تونغ العسكري على حزب الكومينتانغ -الحزب الوطني الصيني- عقوداً من السلام والاستقرار النسبيين للصين؛ لذا يفضل المقاتلون المنخرطون في حرب أهلية قهر خصمهم بدلاً من التوصل إلى توافق معه.

مع ذلك فإن المقاتلين في الحروب الأهلية المكررة قد لا يميلون إلى مثل هذا الحل، فالحروب المكررة كما عرفت على الأغلب هي تلك النزاعات التي لم يتمكن فيها المقاتلون من هزيمة بعضهم الآخر بنحوٍ حاسم، أو تمكنوا من قمع المعارضين الآخرين. ومن ثم فإن الحرب الأهلية المتكررة تجسد الحالة التي تفضي إلى وضع أقل من تحقيق الغلبة لأي من الطرفين؛ لذا يلجأون إلى التسوية -أي التوفيق والإصلاح- وربما يكون هو السبيل الوحيد للمقاتلين لإنهاء الحرب على الدوام.

ومن المرجح أن تعتمد جاذبية أي تسوية سياسية على ما إذا كان الجانبان يعتقدان أن الإصلاحات المقترحة ستنفذ فعلاً، وأن يتم الالتزام بها بمرور الوقت. بيد أن الأطراف التي خاضت حرباً أهلية مؤخراً من غير المرجح أن يثقوا ببعضهم الآخر، ومن المرجح أن يكون هذا صحيحاً، ولاسيما إذا كان هناك تأريخ من القتال المتكرر، والتخلي عن وقف إطلاق النار، والتوقيع؛ ومن ثم إفساد اتفاقيات السلام، فعلى سبيل المثال قد وقعت الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) عدة اتفاقيات سلام إبّان الحرب الأهلية التي دامت عقوداً ولم تنفذ أبداً، فكلها تقريباً فشلت في إحلال السلام.

وهنا يأتي دور المساءلة المؤسساتية؛ إذ إن قدرة المحاربين في التفاوض على الخروج من الحرب تعتمد على قدرتهم على جعل بعضهم الآخر يتحمل المسؤولية على شروط الاتفاقية بمرور الوقت. ويفهم المتمردون أن الوعود بالإصلاح هي أقل احتمالاً بأن تنفذ من قبل الحكومات ذات المساءلة المحدودة مقارنة بتلك التي تكون خاضعة أكثر للمساءلة أمام الرأي العام، فالنخب التي في السلطة، والتي تكون مساءلة أمام جماعات قليلة في المجتمع، وتواجه قيوداً مؤسساتية محدودة تجعلهم شركاء سيّئين في التفاوض، بينما الحكومة الأكثر خضوعاً للمساءلة أمام شريحة واسعة من المواطنين تكون مصداقية التزامها أسهل لتقاسم السلطة والإصلاح؛ الأمر الذي سيعمل على تقليل الحوافز للجماعات للجنوح صوب العنف.

ما السمات التي من الأرجح أن تجعل الحكومة خاضعة للمساءلة وتفضي إلى تقليل احتمال تكرار الحرب؟ هناك ثلاث خصائص تثور في هذا الصدد ويمكن أن تكون حاسمة: الأولى: أن الرقابة القانونية على أعمال السلطة التنفيذية يمكن أن تؤدي إلى تقييد قدرة القائد على الانحياز إلى جانب معين، ويجعل من الممكن إيجاد تسوية تفاوضية على أساس الإصلاح، وأن القادة الحكوميين الذين يعملون على وفق دستور مكتوب ينفذه نظام قضائي مستقل سيجعلها أكثر جاذبية كشريك تفاوضي؛ لأن سيادة القانون ستكون بمنزلة كابح لقدرة الحكومة على التنصل عن وعودها، ولاسيما بعد مغادرة قوات حفظ السلام. الثانية: قد تكون المساءلة السياسية بشكل ناخبين مشاركين ونشطين وأحزاب سياسية متنافسة وهي ربما تكون قادرة على ضبط سلوك الحكومات من خلال التهديد بالعزل السياسي[5]؛ وهكذا حتى وإن قاوم القائمون على السلطة الإصلاح فإن القنوات اللا عنفية ستكون كفيلة بإحداث التأثير المطلوب على سلوكهم. والثالثة: يمكن لوسائل الإعلام الحرة أن تكون رقيباً على النخب التي في السلطة عن طريق تزويد الرأي العام بالمعلومات عن أي سلوك سيّئ قد تتبناه الحكومة، وباختصار حينما يجد المتمردون أن بإمكانهم مواجهة الزعماء الحكوميين من خلال قضاء مستقل ورأي عام متمكن وإعلام مفتوح وموضوعي، سيكونون أكثر ميلاً لإلقاء السلاح، وأقل رغبة لاستخدام العنف كسبيل لمحاسبة الحكومة.

متى تتعطل المساءلة؟

توجد على الأقل ثلاثة ظروف لا تكون فيها المساءلة ذات أهمية أو غير كافية لتوجيه المنافسين التقليديين صوب سلام دائم: أولاً: تفترض النظرية المذكورة آنفاً أن الحكومات والمتمردين في مرحلة ما من الصراع يفضلون التسوية على استمرار الحرب، وفي الواقع قد لا يكون لأي طرف أو كليهما أي اهتمام بالحل الوسط في أي لحظة في أثناء الصراع، فعلى سبيل المثال إن النخب الحكومية لن يكون لها سوى حوافز قليلة لبناء مؤسسات قوية إذا كان ذلك في نهاية المطاف سيؤدي إلى تنحيتها نهائياً من السلطة، فلم يكن لصدام حسين ما يدعو إلى التفاوض مع الأغلبية الشيعية طالما أن التركيبة الديموغرافية ستتركه عرضة للانتقام لسنوات من الحكم القمعي، ومن ناحية أخرى قد لا يكون لقادة المتمردين مصلحة في التسوية إذا ما كانت الحرب نفسها مربحة لهم، إذ استخدم متمردو يونيتا في أنغولا العنف كوسيلة للسيطرة على الأراضي الغنية بالماس والحفاظ عليها.

ثانياً: قد لا يكون لدى الأغلبية من المواطنين أي اهتمام بالحل التوفيقي، ولاسيما إذا كانت المعارضة أقلية تطالب بتنازلات كبيرة، ومن الأمثلة على ذلك هي الحرب الطويلة الأمد بين الحكومة الفلبينية والفصائل الإسلامية المختلفة في ميندناو، وكانت للحكومة الفلبينية مستويات

5- إن الناخبين الذين لا يعملون بوصفهم جهة رقابية على المسؤولين هم على الأرجح يدعمون قضية التمرد أو يهددون بالعودة إلى الحرب.

عالية نسبياً من المساءلة والمشاركة والشفافية، لكن مع ذلك شهدت نوبات متعددة من الحرب الأهلية؛ الأمر الذي جعلها حالة شاذة في قائمة الحروب المتكررة، وفي هذه الحالة فإن المزيج من البنى المؤسساتية –نظام انتخابي بالأغلبية[6]• والديموغرافية، وأغلبية كاثوليكية كبيرة– أدّت إلى الحالة التي تكون فيها السلطة التشريعية في وضع تجعل من المستحيل على أي رئيس تقديم تنازلات حقيقية للمسلمين، وحتى إذا كان الرئيس مستعداً لمثل هذه التسوية السلمية، فمن غير المحتمل أن يكون قادراً على تنفيذ الاتفاق بنحوٍ كامل مع مرور الوقت.

ثالثاً: إذا كان الراعي الخارجي له مصلحة قوية في الصراع ويفضل تجدد الحرب على التوصل لحل سلمي، فإن المؤسسات المحلية ربما تكون غير مهمة إلى حدٍ كبير، ففي معظم حقب الحرب الباردة خاض كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حروباً بالنيابة كانت بدافع الهيمنة العالمية بدلاً من القضايا المحلية، وكل هذا يشير إلى أن المساءلة السياسية ضرورية، إلاّ أنها بعيدة عن تهيئة الظروف الكفيلة التي من شأنها الحيلولة دون تكرار الحرب الأهلية بنحوٍ دائم.

ألا ينبغي أن تكون المساءلة مهمة في كل مرحلة من مراحل الصراع الأهلي؟

ركزت النظرية في هذا الصدد في النقطة على الصراعات التي تشهد دورات متكررة من العنف والسلام –وهي مجموعة من الحروب الأهلية التي تهيمن الآن على ساحة الحرب الأهلية–، ومع ذلك فمن المهم النظر إلى الأسباب الموضوعية والمنهجية للكيفية التي يمكن أن تؤثر فيها المساءلة على اندلاع الحرب الأهلية في البداية، وإذا كانت المساءلة السياسية تجعل من السهل على كلا الجانبين حل الخلاف، فحينها ينبغي للحكومات الأكثر خضوعاً للمساءلة هي التي تكون في المقام الأول أقل عرضة للتعرض للحرب الأهلية، وهناك مجموعة من الأدبيات تفترض صحة ذلك: ففي دراسة واسعة النطاق منذ العام 1946 وجد فيرون (2011) أن كفاءة الحكم أو المؤسسات يمكنها التنبُّؤ بقوة بخطر اندلاع الحرب الأهلية، أما إذا كان الحكم أقل كفاءة والمؤسسات أضعف زاد احتمال تعرض البلاد للحرب الأهلية.

وإن ما تقدم يثير الإشكالية الآتية: إذا أدت المؤسسات دوراً حاسماً في بداية اندلاع الحرب الأهلية، فمن المحتمل أن تمارس قدراً محدوداً من التأثير على تكرار الحروب الأهلية، فالبلدان التي تعاني من الحروب الأهلية هي البلدان التي تعاني بالفعل من سوء الحكم؛ ومع ذلك فإن هناك أربعة

6- تجدر الإشارة إلى أن نظام الانتخاب بالأغلبية Majority System يفضي إلى وجود أغلبية كبيرة في البرلمان، ويعمل على استبعاد الأحزاب الصغيرة من المنافسة؛ لأن الفائز في الدائرة الانتخابية يحوز على كل الأصوات، وبالمقارنة مع نظام التمثيل النسبي Proportional Representation فإن الثقل العددي للقائمة أو الحزب يترجم إلى مقاعد في البرلمان؛ لذا ستكون هناك فرصة للأحزاب والقوائم الصغيرة في الفوز، وفي الحالة المذكورة فإن هذا النظام الانتخابي (الأغلبية) يؤدي إلى وجود أغلبية كبيرة في البرلمان من حزب واحد (المترجم).

أسباب تدفعنا للتوقع بأن المساءلة السياسية لها تأثير مهم على تكرار الحرب الأهلية:

الأول: يمكن للمساءلة أن تكون أكثر فاعلية في اندلاع حرب أهلية مرة أخرى؛ وذلك لأن العوامل الأخرى التي أدّت دوراً رئيساً في بدء نشوب العنف أصبحت أقل أهمية، فالعوامل التي تتفاوت قليلاً مع مرور الوقت مثل السكان والتضاريس الجغرافية ومستوى التنوع الإثني –التي ثبت أن جميعها ترتبط ارتباطاً وثيقاً في بدء اندلاع الحرب الأهلية– هي أقل احتمالاً لأن تكون مرتبطة بقوة لتكرار الحرب الأهلية؛ وينطبق الشيء نفسه على عدم التماثل المعلوماتي، فبمجرد اندلاع الحرب الأهلية في البدء، ينبغي أن يكون المقاتلون قادرين على جمع المعلومات المهمة عن قدرات بعضهم الآخر وحلها؛ مما يجعل من تكرار الحرب أمراً لا ضرورة له.

الثاني: قد تصبح المساءلة أكثر أهمية طالما بدا من الواضح أن الوسائل الأخرى لحل الصراع بنحوٍ دائم غير متاحة، من قبيل النصر العسكري الحاسم، أو التسوية السياسية التي ينفذها طرف ثالث.

الثالث: المساءلة بعيدة كل البعد عن الاضطلاع بدور حاسم في المراحل المبكرة من الصراع. لعدة أسباب سبق ذكرها، فإن بعض الصراعات في البلدان التي يوجد فيها مؤسسات قوية ستظل تجنح صوب الحرب؛ لذا سيكون هناك الكثير من حالات تكرار الحروب الأهلية في البلدان الخاضعة للمساءلة السياسية[7]، وفي هذه البلدان إذا ما تغيّرت الظروف على الأرض أو إذا تغيّرت عزيمة المحاربين، فحينها يمكن للمساءلة السياسية أن تبدأ بتأدية دور في إنهاء حلقة العنف.

الرابع: إن المؤسسات تستطيع أن تقوم بالتغيير في خضم هذه الصراعات[8]، فالقادة الحكوميون الذين ينخرطون في حرب أهلية مطولة مع خصم لا يستطيعون هزيمته يكون لديهم حافز للإصلاح؛ فعلى سبيل المثال: قدمت حكومة السلفادور في نهاية المطاف تنازلات كبيرة لمتمردي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (FMLN)؛ ويعود ذلك جزئياً استجابة للضغوط من المصالح التجارية السلفادورية لإنهاء الحرب (Wood 2007)، وكما سنرى فإن الحكومات التي قامت بإصلاحات سياسية حقيقية سواء في أثناء الحرب الأهلية أم بعد انتهاء السلام مباشرة ستكون أكثر احتمالاً بكثير أن تشهد سلاماً دائماً.

7– أجد معدل مقياس الحكم منخفضاً على مستوى (0.1 على مقياس من 10 إلى 10)، فإن أكثر من ثلث موجات السلام في حقبة ما بعد الصراع التي تمت دراستها في الحالات الآتية حصلت في البلدان التي قد تفسر على أنها تنطوي على مؤسسات حكم مستقلة وفاعلة (التي تقاس بـ 2 درجة من 6 للحكم، أو أعلى من ذلك خلال موجة السلام). وتظهر الإحصائيات الوصفية في الملحق الإلكتروني أن المعدل الكامل تقريباً من المساءلة السياسية تتجسد في البلدان التي تشهد حرباً متكررة.

8– في موجات السلام ما بعد الصراع –التي جرى تفصيلها ودراستها آنفاً– تظهر أن ثلث البلدان تغيّرت بثلاث نقاط أو أكثر بمقياس الحكم الديمقراطي من عشر نقاط على مدى موجة السلام، والتغيير بمقدار الربع بنقطتين أو أكثر من ست نقاط (2009). وما إذا كان هناك دستور مكتوب فاعل غير بـ 8 % من موجات السلام.

تحفظ وحيد

تفترض هذه الدراسة أن الرقابة السياسية والقانونية يمكن أن تساعد على الالتزام بمصداقية بالإصلاح، وأن تنفي حاجة المتمردين بالعودة إلى العنف، ومع ذلك فإن الآلية التي يمكن من خلالها أن تعمل الإدارة الرشيدة على منع تجدد العنف من المرجح أن تكون متعددة الجوانب. فالنخب التي تخضع للمساءلة أمام الجمهور من شأنها أن تحكم أفضل أو على الأقل تلبي مصلحة جمهور أوسع؛ لذا فمن المرجح أن تكون المظالم في هذه الحالة أقل حدة، الأمر الذي يوفر حوافز أقل لمناهضة الحكومة. وإن القادة العاملين في البلدان التي تكون فيها السلطة مقسمة ربما أيضاً يكونون في وضع أفضل لتقديم تنازلات، طالما بدا من المرجح أن يكون الإصلاح السياسي أقل كلفة من تهديد الموجودين في السلطة. وقد تكون المساومة في هذه الحالات أكثر سلاسة. والجدير بالذكر أن هذه الدراسة لا يمكن أن تعالج أيّاً من الآليات الأكثر أهمية، إلاَّ أن المنطق يشير إلى النتيجة نفسها وهي أن الحروب الأهلية هي أقل احتمالاً للتكرار في البلدان التي توجد فيها آليات قوية للمساءلة الحكومية؛ لذا تم طرح مجموعة واضحة من التنبؤات للاختبار.

إن الحروب الأهلية التي تثور ضد الحكومة ذات المساءلة المحدودة تكون أكثر عرضة لأن تتكرر مقارنة بالحروب الأهلية في البلدان التي تكون فيها الحكومات خاضعة إلى مساءلة أكبر، وينبغي أن يكون ذلك صحيحاً إذا ما كانت القيود المفروضة على سلوك الحكومة تجلب سيادة القانون القوية أو المشاركة الشعبية أو أي عوامل أخرى تجعل الحكومة مساءلة من قبل الشريحة الأوسع للسكان، وينبغي أن يكون ذلك صحيحاً بغض النظر عن الآلية التي تدفع المتمردين بالعودة إلى الحرب في البلدان التي تكون فيها المؤسسات ضعيفة. فالقادة الحكوميون الأكثر خضوعاً للمساءلة لعدة أطراف فاعلة في المجتمع يؤدون إلى وجود حوافز أقل للمعارضين للجوء إلى العنف؛ ومن ثم تقليل احتمال تكرار الحرب.

تفسيرات أخرى مقبولة

إن الحروب الأهلية ممكن أن تبدأ (أو تتكرر) لأسباب متعددة مختلفة خارجة عن المؤسسات الحكومية، وفيما يأتي سنناقش مجموعة من العوامل التي وجد أنها مؤثرة في دراسات أخرى عن بداية الحرب الأهلية وتكرارها، وسنعمل على تحليل هذه العوامل على النحو الآتي:

تكرار الحرب الأهلية نتيجة لمظالم عميقة خاصة

إن التفسير الأكثر وضوحاً لتكرار الحرب الأهلية هو ما يخصُّ المظالم التي تحفز الجماعات على التمرد في المقام الأول، ومن المعقول افتراض أن المتمردين سيواصلون قتالهم طالما بقيت مظالمهم من دون علاج، وطالما بقيت دوافعهم للتمرد قائمة. ومن المؤكد أنه في البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي أو ضعف الرعاية الصحية العامة أو غيرها من السمات المتعلقة بالمستويات المنخفضة من التنمية البشرية التي تؤدي إلى وجود جماعات غير راضية عن الوضع الراهن، وتولد لديها الرغبة في التغيير (Murshed 2002).

وقد تؤدي الحروب الأهلية إلى مفاقمة المظالم الإثنية أو التناحرات الجماعية؛ الأمر الذي يزيد من احتمال تجدد الحرب، وبمجرد اندلا ع العنف يمكن إجبار الهويات الإثنية على أن تتصرف بطريقة تجعل من الصعب التعاون بين الجماعات، وتجعل من نشوب الحرب في المستقبل أكثر احتمالاً.

تكرار الحرب الأهلية كنتيجة لزيادة الفرص

ربما تشهد البلدان حرباً أهلية متكررة لسبب آخر، فقد يكون شنُّ التمرد في البلدان التي تكون فيها تكاليف فرصة القتال منخفضة وهناك ثلاث خصائص ترتبط بالدولة تؤثر على هذا الحساب: اولهما هو الفقر[9]، فكلما كان البلد أكثر فقراً كان من الأسهل على قادة المتمردين تجنيد مقاتلين والاحتفاظ بجيش (Collier and Hoeffler 2004; Collier and Sambanis 2002; Gates 2002). وثانيهما هو قدرة الدولة، فالدولة الأضعف هي أقل قدرة على أن يكون لديها جهاز شرطة فعال يغطي جميع أنحاء البلاد، ويسهل على الجماعات المتضررة البقاء ومواصلة القتال (Fearon and Laitin 2003; Collier, Hoeffler, and Soderbom 2009) وثالثهما قد تكون الجغرافية عاملاً مهماً لتكرار الحرب أيضاً، إذ يعتقد المتمردون –الذين ينشطون في البلدان التي تضم تضاريس وعرة أو جبلية أو لديهم ملاذ في إقليم آخر يمكن أن يمارسوا أنشطتهم– أنهم في وضع مواتٍ للتهرب من القمع الحكومي (Fearon and Laitin 2003; Salehyan 2009).

وهناك عامل آخر ذي صلة أيضاً وهو ربحية العنف، فقد تواجه بعض البلدان نوبات متكررة من العنف بسبب كون الحرب نفسها مربحة (Buhaug and Gates 2002; Collier and Hoeffler 2004; Fearon 2004; Ross 2004; Humphreys 2005; Lujala, Gleditsch, and Gilmore 2005) وسيكون ذلك الحال إذا مكنت الحرب المتمردين من السيطرة على أراض مربحة مثلما فعلت يونيتا

9- لاحظ أن هناك خلافاً في الأدبيات بشأن كيفية تأثير مستوى التنمية على التمرد، إذ يقول كل من كولير وهوفلر (2004) إنه يؤثر على التمرد من خلال خفض تكاليف الفرصة البديلة للانتقال إلى العنف، في حين يقول فيرون وليتين (2003) إنه يشجع الحرب الأهلية من خلال إضعاف قدرة الدولة القمعية، غير أنه من الممكن أن تفضي مستويات التنمية الاقتصادية المنخفضة إلى مظالم عميقة ضد الدولة.

في أنغولا التي استطاعوا من خلالها استخراج مواد خام وريوع قيّمة.

الحروب الأهلية بوصفها مشكلة مساومة (حل وسط)

قد يحدث تكرار الحروب الأهلية أيضاً بسبب مجموعة من المشكلات المتصلة بالمساومة، فمن الممكن أن تحدث حروب وتتوقف أخرى في البلدان التي يصعب فيها جمع معلومات موثوقة عن قوة المتمردين بسبب التضاريس، أو بسبب تحول التحالفات، أو بسبب الرقعة الشاسعة للبلد (Fearon 2004; Cunningham 2006). ومن الممكن أيضاً أن تتكرر الحروب لأن حقب العنف لم تكن طويلة بما فيه الكفاية للكشف عن المعلومات الكاملة عن القوة النسبية للمقاتلين (Doyle and Sambanis 2000; Hartzell, Hoddie, and Rothchild 2001; Regan 2002; Dubey 2004; Fearon 2004; Fortna 2004).

ومن الممكن أن تتكرر الحروب الأهلية لأن المقاتلين غير راغبين أو غير قادرين على تقاسم الحصص (Toft 2003)، فالحروب التي دارت رحاها بسبب أرض ذات قيمة خاصة، أو على قضايا ينظر لها على أنها مهمة جداً للمساومة يمكن أن تكون أكثر عرضة لأن تتكرر. وأخيراً فمن الممكن أن تتكرر الحروب الأهلية لأن الحكومة غير قادرة على الالتزام بمصداقية بعمليات التسريح، ونزع السلاح، وإعادة الدمج[10].

وقد وجد كل من هارتزل وهودي (2003) أن المقاتلين كانوا أكثر ميلاً لتوقيع اتفاق سلام إذا ما تضمنت المعاهدة ضمانات محددة لتقاسم السلطة (Hartzell and Hoddie 2003)؛ ولذلك فإن الحروب التي تتكرر هي تلك التي لم تكن قوات حفظ السلام متوافرة للمساعدة في التسريح أو لم يتم إدخالها في تسوية اتفاقيات تقاسم السلطة (but see DeRouen, Lea, and Wallensteen 2009).

البيانات والتحليل التجريبي

من المؤكد أن كل العوامل المذكورة آنفاً تؤدي دوراً مهماً في اندلاع العنف واستمراره، غير أن العنصر المفقود من هذه الحسابات هو دور الذي تؤديه القيود الدستورية في قرارات المتمردين في التخلي عن العنف لصالح السلام؛ ومن أجل تحديد العوامل التي تؤثر على تكرار اندلاع الحرب وتلك التي لا تؤثر، قمت باستخدام بيانات النزاع من قاعدة البيانات الخاصة ببرنامج بيانات النزاع (أوبسالا) Uppsala/ معهد بحوث السلام أوسلو (UCDP/PRIO) قاعدة بيانات النزاعات

10- ينظر: Fortna (2004) See Walter (1997, 2002); Doyle and Sambanis (2000, 2006) and Hartzell and Hoddie (2003) . وجدت فورنتا (2004) أن جميع بعثات حفظ السلام لها تأثير كبير على مدة السلام، بيد أن كل من دويل وسامبانيس وجدا أن الأبعاد المختلفة لمهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فعالة على وجه خاص.

المسلحة (ACD) الإصدار 4.0 بين الأعوام 1945 و2009 [11]، وتسجل مجموعة النزاعات المسلحة (ACD) السنوية لجميع النزاعات داخل الدول ما لا يقلَّ عن 25 حالة وفاة جراء المعارك في السنة[12]، وقمت بإنشاء مجموعة من سلسلة زمنية لبيانات شاملة لكل القطاعات مع كل عام في كل موجة سلام تحدث بعد إنتهاء الصراع كملاحظة منفصلة.

وتقدر مجموعة بيانات النزاعات المسلحة (ACD) تقريباً عدد الوفيات لكل سنة جراء الصراعات، ومع ذلك فإنها لا توفر أي مخطط لتحديد متى تبدأ الحروب الأهلية ومتى تنتهي بالضبط؛ لذا لا تعرف كحلقة من حلقات الحرب الأهلية. وهكذا كانت الخطوة الأولى المهمة هي الشروع بتعريف وقياس حلقات السلام وتعريف بدء تجدد الحرب الأهلية؛ وفيما يخص التحليل الرئيس لهذه الدراسة فإنه يستند إلى أن النزاع ينبغي أن يفضي على الأقل إلى آلاف القتلى جراء المعارك في كل عام تمضيه كحلقة من الحرب الأهلية، وقد استخدمت هذه العتبة العالية نسبياً من الوفيات لتحاشي التركيز على النزاعات البسيطة أو الثانوية ، ولم يتم ترميز حلقة الحرب الأهلية على أنها قد انتهت حتى تستمر لعامين ومن دون أن تخلف عدداً من القتلى يصل إلى 1000 قتيل جراء المعارك، وأن تستمر على الأقل لمدة سنة واحدة من دون أن تخلف عدد من القتلى يصل إلى 25 قتيلاً جراء المعارك، وقد استخدمت قاعدة الترميز هذه من أجل ضمان عدم إدراج الحروب المستمرة التي تتخللها توقفات قليلة في القتال، أو التي تنطوي على تقلبات صغيرة في عدد الوفيات بوصفها حلقات منفصلة متعددة من النزاع؛ وهذه المدة الطويلة نسبياً من السلام النسبي أمر بالغ الأهمية إذا ما أردنا استبعاد الحالات التي تكون فيها الحرب أساساً مستمرة ولكن أقل حدة[13].

ومن ثم فإن بداية تجدد الحرب الأهلية ينطوي على ثلاثة شروط: إذ يجب أن تلي عامين من السلام النسبي، وإن الصراع الجديد يجب أن يخلف عدداً من القتلى يتجاوز 1000 قتيل جراء المعارك، والأهم من ذلك لا بدَّ من أن يدور القتال بين المقاتلين أنفسهم وعلى القضية نفسها[14].

11- Data detailed in Gleditsch et. al. (2002) from http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/ucdp_prio_armed_conflict_dataset/ . See also Lacina and Gleditsch (2005). Informa-tion on annual battle deaths also from the UCDP/PRIO Battle Deaths Data Set V4.0 as detailed in Harbom and Wallensteen (2009), http://www.prio.no/Data/Armed-Conflict/ Battle-Deaths/The-Battle-Deaths-Dataset-version-40 /.

12- لكي يتم ترميز الصراع على أنه حرب أهلية، كان ينبغي أن يحدث الصراع بين جماعة مسلحة غير حكومية وقوات حكومية.

13 - على الرغم من أنه ينبغي الإشارة إلى النظرية التي تم تقديمها هنا فهي أيضاً تفسر الحروب الطويلة الأمد التي لا تشهد حقباً من السلم.

14- قد استمدت حالات النزاع وموجات السلام من برنامج بيانات الصراع في أوبسالا ومعهد دراسات السلام / UCDP PRIO الإصدار 4.0؛ ولكي يتم إدخالها بوصفها حرباً متكررة، كان على مجموعة بيانات النزاع ACD أن يشير إلى أن النزاع كان بين المقاتلين أنفسهم وعلى القضايا نفسها "غير المتفق عليها" كما تم تعريفها في مجموعة بيانات النزاع ACD.

وعلى وفق هذه المعايير كان هناك ما مجموعه 77 حقبة سلام و24 حلقة من الحروب الأهلية المتكررة في مجموعة البيانات (ينظر الملحق الإلكتروني الذي يتضمن قائمة بهذه الحالات)[15،16].

يستخدم التحليل الرئيس الذي يستند إلى أنموذج كوكس للمخاطر النسبية مع سنوات السلام –السنوات بين نهاية الحرب الأهلية السابقة وبدء المرحلة التالية– بوصفه الوحدة الأساسية للتحليل وبدء تجدد الحرب بوصفها نهاية لحقبة السلام، وتم ترميز كل سنة سلام بقيمة (صفر)، وتم ترميز خمس سنوات من تجدد الحرب بقيمة (1)، ولا تختلف جوهرياً التقديرات باستخدام أنموذج معياري أو توزيع ويبل، أو تلك التي توظف أنموذج لوجيت للسلاسل الزمنية ذات المقطع المستعرض مقارنة بالنتائج المعروضة هنا –ينظر الملحق على الرابط الإلكتروني–.

تفعيل القيود السياسية والقانونية

ينصب التركيز الرئيس هنا على مؤسسات سياسية محددة والأثر الذي يمكن أن تحدثه على تجدد الحرب، ومن المفترض أن تكون هناك ثلاثة مجالات حاسمة لحل النزاعات العنيفة بنحوٍ دائم وتثبيط شن هجمات أخرى، وهذه المجالات هي على النحو الآتي:

1. المساءلة القانونية، ولاسيما فيما يخصُّ سيادة القانون.
2. المساءلة السياسية التي تتجسد بشكل مشاركة شعبية في الحكومة.
3. الشفافية التي تجسدها الصحافة الحرة.

وتتمثل الاستراتيجية العامة لقياس مثل هذه القيود السياسية في التركيز ابتداءً على تدابير ملموسة وواقعية –على سبيل المثال النسبة المئوية للسكان الذين يصوتون–، وهذه الأنواع من المقاييس لها ميزتان، أولاهما: يمكن حسابها بدقة نسبياً. ثانيهما: تعمل على استبعاد أي تقييم شخصي من قبل الباحثين بشأن مدى خضوع الحكومة للمساءلة من عدمه؛ لذا يقلل

15– وبموجب هذا التعريف، بلغ مجموع سنوات السلام 1221 سنة، وكانت أطول موجة سلام تسعةً وأربعين عاماً وأقصرها كانت سنة واحدة.

16– وللتأكد مما إذا كانت معايير الترميز هذه قد أثرت على النتائج، فقد كررت كل التحاليل مع تعريفين بديلين لمراحل الحرب الأهلية، وفي أحد أنظمة الترميز البديلة، فإن مرحلة من الحرب تنتهي، وتبدأ مرحلة من السلام حينما يشهد النزاع عامين من دون أن يبلغ عدد القتلى 1000 قتيل جراء المعارك، بغض النظر عما إذا كان هناك في أي من هاتين السنتين قد وصلت إلى أقل من 25 قتيلاً في المعركة. وقد أدّى ذلك إلى زيادة عدد موجات السلام إلى 102، وعدد النزاعات التي تكررت إلى 38. وبالنسبة لخطة الترميز الثالثة، فقد قمت بتعريف موجات السلام بنحوٍ أكثر توسعاً؛ وتماشياً مع كريوتز (2010)، فإن الحرب الأهلية قد تم تعريفها بأنها أي سنة تخلف أكثر من 25 قتيلاً سنوياً جراء المعارك، ويعرف السلم بأنه أي سنة ينخفض فيها معدل الوفيات عن 25 قتيلاً جراء المعارك؛ وبموجب معيار الترميز للنتائج كان هناك 284 موجة سلام و149 حرباً متجددة، وكان النمط الأساسي للنتائج متسقاً في جميع مخططات الترميز الثلاثة.

من احتمال أن يكون التقييم ذاتياً أو غير موضوعي للحرب الأهلية، وتتمثل الاستراتيجية الثانية بتكرار التحليل بمجموعة من المقاييس التقليدية المستمدة من مختلف مجموعات البيانات والمنظمات. وإذا كان عدد من المؤشرات المختلفة جميعها تشير إلى أن القيود السياسية هي مؤثرة، على الرغم من اختلافها اختلافاً واضحاً من حيث مصدرها وترميزها الذاتي أو الموضوعي واختلافها من حيث السنوات والبلدان التي تم ترميزها، فإن ذلك يعزز ثقتنا في دور هذه القيود، وقد قمت في البداية بتقييم المساءلة القانونية من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات المستقاة من معهد الانتخابات ومشروعها (IAEP) التي تصدرها جامعة بينغهامتون (Regan Frank, and Clark 2009). والمتغيّر الأساس هنا هو الدستور المكتوب، وهو متغير وهمي يؤشر إلى ما إذا كان الدستور الشرعي الرسمي معمولاً به ولحسن الحظ هناك عدة تدابير بديلة لسيادة القانون تتوافر من مصادر أكثر تقليدية ومنها: مقياس سيادة القانون الذي وضعه المؤشر العالمي للحوكمة (WGI)، وهذا المؤشر هو تقييمات تستند إلى مجموعة من الخبراء التي يجمعها البنك الدولي (2012) والتي تقيم سنوياً ستة أبعاد من الحكم حول العالم[17]، وعلى وفق هذه المؤشر (WGI)، فإن سيادة القانون تقيم كفاءة المحاكم، وإنفاذ العقود وحقوق الملكية، وهي العوامل التي من الممكن أن تكون مهمة لقدرة الحكومة على أن تلتزم بمصداقية بالاتفاقات، وقد أعيد التأكيد على النتائج الرئيسة لسيادة القانون باستخدام مؤشر مختلف للحريات العامة الذي أصدرته مؤسسة فريدوم هاوس (2009)، وعلى وفق هذه المؤسسة فإن مؤشر الحريات المدنية يقيّم مدى سماح الحكومة بحرية التعبير والمعتقد والحقوق التنظيمية، وسيادة القانون، والاستقلالية من دون تدخل من الدولة.

ولقياس المساءلة السياسية، فإن الأنموذج الرئيس يتضمن مؤشراً أساسياً واحداً لمشاركة الرأي العام، أما متغيّر المشاركة الذي أعده فانهانن (عام 2000) والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (PRIO) فهو حساب منفرد للنسبة المئوية من التصويت السكاني في الانتخابات البرلمانية و/ أو الرئاسية الأخيرة (Vanhanen 2000; Gates et al 2006)؛ ونظراً للطابع الموضوعي لهذا المقياس، فهو يفضل على المقاييس الأخرى للمساءلة السياسية؛ ومع ذلك –ومن أجل اختبار متانة المساءلة السياسية في صياغة مخرجات الحرب الأهلية قمت بإعادة تحليل البيانات باستخدام سلسلة من المؤشرات المختلفة المستقاة من مؤسسة فريدوم هاوس (عام 2009)؛ والبنك الدولي (2012)، ومؤشر نظام الحكم الرابع (Polity IV)، وشيبوب وغاندي، وفريلاند (2010) التي سيتم تفصيلها لاحقاً في هذه الدراسة.

17- تستمد هذه المقاييس المركبة من طائفة واسعة من تقييمات الحوكمة التي تصدرها مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والباحثون والأكاديميون والشركات الخاصة والمنظمات الدولية الأخرى في كوفمان وكراي وماستروزي 2009، وتم تشكيل الأبعاد المختلفة من خلال تقنية التحليل العاملي.

ومما يؤسف له أن مقاييس الصحافة الحرة محدودة للغاية، وتصدر مؤسسة فريدوم هاوس مقاييس بعنوان "حرية الصحافة" الذي يهدف الى إعطاء تقييم شامل لاستقلال وسائل الإعلام، وهناك عدد من البدائل القابلة للتطبيق.

وكي نرى ما إذا كانت مقاييس الديمقراطية العامة من الممكن أن تفسر بدء الحرب في تلك الصراعات القائمة بالأساس، فقد قمت باختبار ثلاثة مقاييس أساسية هي: (الديمقراطية والإستبدادية – مؤشر الحكم الرابع IV- وتقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA) الذي يصدره البنك الدولي (2012)، والمقياس البديل للديمقراطية لكل من شيبوب وغاندي وفريلاند (2010)[18].

وهناك تحفظ واحد ينبغي الإشارة إليه؛ فمع الإشارة الصغيرة نسبيا لـ N -أي إنّ 77 موجة من السلام فقط تعرف بأقصى درجة من الدقة- فإن العديد من المتغيرات المستقلة تشكل ضغطاً كبيراً على النماذج الإحصائية التي تم اختبارها لاحقاً، وعلى الرغم من أن النتائج يجب أن يتم قراءتها مع بعض الحذر؛ فممّا تجدر الإشارة إليه أيضاً هو أن البيانات تشمل العدد الشامل من الحالات للحروب الأهلية التي تكررت وليس عينة مختارة.

الضوابط:

إن إمكانية تجدد النزاعات بسبب المظالم والفرص على وجه الخصوص تنطوي على احتمالية كبيرة؛ لذا للإحاطة بذلك فقد تم إدراج عددٍ من المقاييس، وتساوقاً مع ذلك فقد تم إدراج ثلاثة مقاييس للتحليل من أجل أخذ المظالم بعين الحسبان، وهي:1. الدخل -الذي يقاس على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP في العام 2005 بالدولار الأمريكي،[19] 2. الانقسام الإثني إذ يقاس التنوع الإثني في البلد استناداً إلى تقديرات الجماعات الإثنية من

18- إن مقياس تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA يدمج الانفتاح السياسي والاقتصادي والمؤسسات الرسمية، فضلًا على تدابير السياسة العامة، وقد وصفت بيانات مؤشر نظام الحكم الرابع IV Polity من قبل كل من مارشال وجاغرز وروبرت غور (2011). وبيانات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA على الموقع الإلكتروني http://data.worldbank.org/indicator/IQ.CPA.STRC.XQ. وتم تفصيل البيانات من قبل كل من تشيبوب وغاندي وفريلاند (2010).

19- من المرجح أيضاً أن يكون نصيب الفرد من الدخل مقياساً جيداً لقوة الحكومة وقدرتها فضلًا على جدوى الجشع الاقتصادي؛ ولذلك سيكون من الصعب تفسير ما إذا كانت النتيجة المهمة ستعني أن الفقراء هم أكثر ميلاً للتمرد أو أن المواطنين هم أكثر عرضة للثورة ضد الحكومات ذات الإيرادات المحدودة، ومن ثم تأثير ذلك على قدرة الدولة في مواجهة التمرد، ينظر:Heston, Summers, and Aten (2009).

السكان، 3. الانقسام الديني ويقاس بمقياس مماثل للتنوع الديني[20]. ويتضمن الأنموذج الأساس أربعة مقاييس أساسية للفرص التي أوضحهها كل من فيرون وليتن (2003)، وكل من كولير وهوفلر (2004) في أبحاثهم السابقة حول الحرب الأهلية[21]. إن عدم الاستقرار السياسي–الذي يفترض أن يكون مقياساً لضعف الدولة– هو متغيّر وهمي يشير إلى ما إذا كان هناك تغيير إيجابي أو سلبي في الحكم بمعدل 2 درجة في السنة السابقة. أما التضاريس الجبلية فهي سجل النسبة المئوية للتضاريس الجبلية في البلاد (زائد واحد) كما أكد على ذلك الجغرافي أ.ج. جيرارد. وحجم السكان هو ببساطة سجل السكان في البلاد. والافتراض هنا هو كلما زاد عدد المواطنين في بلد زادت صعوبة مراقبتهم والسيطرة على سلوكهم. وأخيراً كتلة الأرض الكبيرة المترامية، وهي متغير وهمي يشير إلى ما إذا كان البلد يحتوي على كتلة أرضية كبيرة مترامية يمكن أن تستخدم كمنطلق للتمرد[22]. ويتضمن التحليل أيضاً عدداً من العناصر المختلفة المرتبطة بفشل المساومة، وعلى وجه التحديد قمت بإدراج بعض البيانات الرئيسة المرتبطة بالحرب السابقة بضمنها ما إذا كانت الحرب قد حصلت بسبب أرض أو هدف آخر، وكذلك شدة وطأة الحرب السابقة –التي تعرف بعدد الوفيات المسجلة كل سنة وفي اختبارات بديلة مدة الحرب السابقة المسجلة–، وما إذا كانت الحرب السابقة قد انتهت بانتصار عسكري صريح، وما إذا كانت مجموعة المقاتلين قد وقعت اتفاق سلامٍ شاملاً. وتستمد البيانات المتعلقة بالمدة السابقة ووفيات المعركة ونتائج الحرب السابقة من مجموعة بيانات إنهاء النزاع الصادر عن برنامج بيانات النزاع في أوبسالا V.2010-1، ومجموعة بيانات النزاعات المسلحة الصادرة عن برنامج بيانات النزاع في أوبسالا / ومعهد أبحاث السلام في أوسلو V4.0 ومجموعة بيانات قتلى المعارك برنامج بيانات النزاع في أوبسالا / ومعهد أبحاث السلام في أوسلو V3.0.

(see Gleditsch et al. 2002; Lacina, Gleditsch, and Russett 2006)

20- الانقسام العرقي والانقسام الديني التي قدمهما كل من فيرون وليتين (2003) اللذان قدما وصفاً طويلًا لمصادرها في المتن. وفي اختبارات بديلة، قمت بتقييم دور مجموعة من مقاييس المظالم الأخرى بما في ذلك متوسط العمر المتوقع، ووفيات الرضع وفجوة الفقر، وعدم المساواة الاقتصادية الأفقية (مقاسة من حيث الموجودات المعيشية لأكبر جماعتين في البلد)، وإن عدم المساواة الاجتماعية (مقاسة من حيث النتائج التعليمية النسبية لأكبر مجموعتين في البلد Østby 2008)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات على مستوى البلد وليس على مستوى الجماعة، وفي اختبارات بديلة قمت أيضاً بتقييم ما إذا كانت المعونة الخارجية المصممة للحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي تعمل على تعزيز السلام في نهاية المطاف

(World Bank 2012; http://www.aiddata.org/content/index/data-search).

21- وجميع البيانات مأخوذة من فيرون وليتين (2003)، ولكن ينظر أيضاً:Collier and Hoeffler (2004).

22- وتشمل مقاييس الفرص التي تم اختبارها في نماذج مختلفة بديلة بضمنها مختلف مقاييس البطالة ووجود موارد كبيرة قابلة للاستخراج، مثل: النفط، ونسبة السكان الذين في الريف، والالتحاق بالمدارس، والعسكريين، والإنفاق العسكري، فضلاً عن البيانات حول مناجم الماس في لوجالا وجليديسش وجيلمور (2005)، والبيانات حول احتياطيات النفط والغاز مقدمة من روس (2011)، وهناك بيانات أخرى عن الفرص المتاحة من البنك الدولي (2012).

وفي اختبارات بديلة قمت أيضاً بإدراج هذه البيانات على الدرجة التي تضمنت فيها اتفاقيات السلام الشاملة جوانب مختلفة من تقاسم السلطة (Hartzell and Hoddie 2003) وكذلك البيانات عن عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة على الأرض في أي بلد، ونوعها من الموقع الإلكتروني لصناعة السلام التابعة للأمم المتحدة[23].

الجدول رقم 1: محددات مدة السلام – المظالم والفرص والتفاوض. أنموذج كوكس للمخاطر النسبية	
المظالم	
الانقسام الإثني	1.40-(1.59)
الانقسام الديني	1.80(1.58)
الناتج المحلي الإجمالي GDP	.39(.31) -
الفرص	
حجم السكان	.07(.28) -
التضاريس الجبلية	.01(.24) -
عدم الاستقرار السياسي	.67(.77) -
الكتلة الأرضية الكبيرة المترامية	.37(.89) -
المساومة	
شدة وطأة الحرب السابقة	.31(.21)
الصراع الإقليمي	1.21(.67)* -
النصر الحاسم	.41(.58)* -
اتفاقيات السلام الشاملة	1.42 (.78) -
قوات حفظ السلام في البلد	.72(.92)

23- البيانات البديلة المتعلقة باتفاقات وقوات حفظ السلام تم أخذها من كوين وماسون وغورس (2007) الذين استمدوا بياناتهم من دويل وسامباني (2000) وتؤدي إلى حد كبير لنتائج مماثلة.

لوغاريتم الاحتمال	-69.96
الملاحظات	1.043
موجات السلام	75
الإخفاقات	21
Note: GDP ¼ gross domestic product. SE ¼ standard error*.p < .10. **p < .05. ***p < .01.	

ما الذي يجعل البلدان أكثر عرضة للمعاناة من تجدد الحرب الأهلية؟

يركز الجدول رقم (1) على ثلاث مجموعات من العوامل التي تهيمن على الأدبيات، وهي: (المظالم، والفرص، والمشكلات التفاوضية)، ويوضح الأنموذج الأول في الجدول العلاقة بين المقاييس الأساسية لهذه العوامل، وتجدد الحرب الأهلية.

المظالم

إن النتائج الواردة في الجدول رقم (1) لا تقدم سوى القليل من الدعم للمظالم بوصفها التفسير الرئيس لتجدد الحرب الأهلية[24]، ولا يوجد أي معيار من مقاييس المظالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالات تجدد العنف، على الرغم من أنها كانت ذات صلة وثيقة ببدء الحرب الأهلية (see Fearon and Laitin 2003) ولا يرتبط تجدد الحرب الأهلية بالانقسام الإثني أو التشظي الديني في هذا الاختبار،[25] وإنها لا ترتبط بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) [26]، غير أن الاختبارات البديلة تشير دوماً إلى الدور المحتمل للمظالم، وعلى الرغم من أن الجدول رقم (1) لم يوضح ذلك، إلا أنه حين إضافة الأنواع الأخرى من المقاييس للضغوط الاقتصادية للأنموذج، مثل متوسط العمر

24- قائمة مقاييس المظالم الواردة في الجدول رقم (1) غير كاملة، وكبديل قمت ببحث ما إذا كان عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية عبر جماعات البلد تؤثر في احتمالية نشوب الحرب، وحينما تضاف إلى الأنموذج الوارد في الجدول رقم (1) فإن مستوى عدم المساواة الاقتصادية الأفقية (التي تم قياسها من حيث أصول الأسر المعيشية التي تمتلكها أكبر جماعتين في البلد) وعدم المساواة الاجتماعية (المقاسة من حيث النتائج التعليمية النسبية لاثنتين من أكبر الجماعات في البلد) كانت لا علاقة لها بتكرار الحرب الأهلية (Østby 2008) .

25- وحينما تستبدل المقاييس الأخرى من حيث الانتماء العرقي مثل التشظي العرقي-اللغوي في أنموذج الانحدار، فإنها تثبت أن لا علاقة لها بعودة نشوب الحرب النزاع.

26- هذا قد يرجع إلى أن جميع هذه البلدان تقريباً تعاني من الفقر.

المتوقع ووفيات الرضع أو فجوة الفقر، فهي جميعها تقريباً ترتبط بنحوٍ كبير بتجدد النزاع[27]، وفي كل حالة فإن الظروف الاقتصادية الضعيفة تزيد من احتمال تجدد الحرب[28].

الفرص

يوضح الجدول رقم (1) القليل من الدعم لدور الفرص في تجدد الحرب الأهلية- على الأقل كما تم قياسه حالياً- ولا تعدُّ أي مقاييس أساسية للفرصة مضمنة في الأنموذج مهمة. ومرة أخرى فإن هذا يختلف تماماً عمّا وجدته دراسات الحرب الأهلية الحالية، وهناك مجموعة من الاختبارات المختلفة تكشف النقاب عن عدد قليل من الصلات بين المقاييس البديلة للفرص وتجدد الصراع، ولا يرتبط المعدل العام للبطالة ولا معدل بطالة الشباب في البلاد ارتباطاً مهماً بتجدد الحرب الأهلية حين إضافتها للأنموذج الوارد في الجدول رقم (1)[29]. إن وجود احتياطيات نفطية كبيرة- وهو مورد أظهره كل من فيرون وليتين (2003)- يمكن أن يكون مهماً لاندلاع الحرب الأهلية، لكن هي ليس مهماً حين إضافته هنا. وبالمثل أيضاً حينما اختبر كل من روس (2011) بيانات أكثر شمولاً عن احتياطي النفط والغاز أو الأرقام التي قدمها كل من لوجالا، وجليديتسش، وجيلمور (2005) بمخزونات الماس، فلا يمكن العثور على أي صلة بين الموارد المربحة وتكرار الصراع، وفضلاً عن ذلك إضافة مقياس النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية إلى الأنموذج، هو أيضاً أمرٌ ليس بالمهم؛ وأخيراً لا يرتبط الالتحاق بالمدارس الثانوية بإعادة نشوب الحرب الأهلية.

والنتائج المتعلقة بالقوة العسكرية الحكومية أقل وضوحاً، فالقوة المسلحة الكبيرة وواردات الأسلحة الأكبر والمزيد من الشرطة لا ترتبط كلّها ارتباطاً واضحاً بتجدد الحرب الأهلية حين إضافتها للأنموذج رقم (1) في الجدول رقم (1)؛ إلا أن نسبة جميع النفقات الحكومية الموجهة صوب الجيش مرتبطة بنحوٍ كبير وسلبي بتكرار الحرب الأهلية، فالبلدان التي تنفق أكثر نسبياً على قواتها العسكرية تكون أقل عرضة لتكرار الحرب الأهلية وهي العلاقة التي تفترض أن الحكومات قد تكون قادرة على ردع الجماعات المتمردة من العودة إلى العنف إذا كانت قادرة على قمعها، وقد يشير ذلك أيضاً إلى أن الحكومات القوية هي أكثر قدرة على هزيمة خصمها؛ الأمر الذي يجعل من المستحيل عليها استئناف الحرب؛ ومع ذلك ينبغي قراءة هذه النتيجة بعناية طالما أن النفقات العسكرية المتاحة لا توفر إلا جزءاً يسيراً من الحالات.

27- ينبغي قراءة هذه النتائج بحذر، إذ إن كل المقاييس الاقتصادية المتاحة هي لجزء صغير ومختلط من الحالات.

28- تكشف الاختبارات اللاحقة أيضاً عن المقاييس الأخرى للظروف الاقتصادية التي لا علاقة لها بتجدد الحرب الأهلية. ولا تظهر سلسلة من تدابير الاستثمار في رأس المال البشري، وعدم المساواة الأفقية أي صلة واضحة لتجديد النزاع حين إضافتها للتحليل، ولم يتم إدراج جميع هذه المتغيّرات الاقتصادية البديلة في الأنموذج الرئيسي لأنها مفقودة بالنسبة للأغلبية العظمى من سنوات النزاع.

29- ونظراً لصعوبة الحصول على أرقام مقارنة للبطالة بين البلدان الصغيرة N بالنسبة للبيانات المتصلة بالبطالة، فينبغي قراءة هذه الاستنتاج بحذر.

وعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من النتائج تفترض أن لا الفرصة ولا المظالم هي العامل الرئيس الذي يدفع الجماعات للعودة للحرب، بيد أن كليهما من المرجح أن يكونا عاملين حاسمين لبدء اندلا ع الصراع أول مرة، وحقيقة أن كلاً منهما يؤدي الدور التجريبي الأهم في إجبار المقاتلين على العودة إلى الحرب قد يكون السبب من ورائه هو أن المظالم والفرص حقق نسباً عالية نسبياً في جميع الحالات؛ لذا يتعين علينا أن لا نستبعد المظالم والفرص كونهما عاملين مهمين في العملية الأوسع التي تؤدي إلى تجدد الحرب الأهلية.

المشكلات المتصلة بالمساومة

إن النتائج الورادة في الجدول رقم (1) أكثر تفاؤلاً بشأن أهمية مشكلات المعلومات، ومشكلات الانقسام، ومشكلات الالتزام. وإن العلاقات التجريبية هي ليست قوية ولا هي متسقة بكل النماذج المختلفة كما سنرى ذلك في الجداول اللاحقة؛ ومع ذلك هناك إشارات ضعيفة تشير إلى أن طائفة من مشكلات المساومة ربما تؤثر على عودة المقاتلين إلى الحرب.

وهناك بعض المؤشرات تقول إن الالتزامات الصادقة يمكن أن تساعد على تشكيل مسار السلام، وتقلل من احتمالية تجدد النزاع، فالنزاعات التي تنتهي باتفاقيات سلام شاملة تنطوي على (25 %) خطر تجددها في أي سنة مقارنة بالنزاعات التي لم يتوصل فيها الفرقاء إلى اتفاق[30]، وإذا ما نفذت هذه الاتفاقيات– من خلال حل الخلافات الكامنة وراء الحرب– فهي تنفي الحافز للقتال؛ ويحصل هذا المنطق على مزيد من الدعم الاختبارات البديلة التي يتم فيها استبدال مقياس معاهدة السلام الشامل بمتغير تقاسم السلطة الرئيس لكل من هارتزيل وهودي (2003)، وفي هذا الاختبار يرتبط تقاسم السلطة بنحوٍ سلبي وواضح بتكرار الحرب الأهلية، وحينما يكون الطرفان قادرين على توقيع اتفاقية التي تعطي لكلا الجانبين سلطة حقيقية في الحكومة، يبدو أنه يقلل من احتمال العودة إلى الحرب.

وهناك عوامل أخرى توصف بأنها تساعد على التصدي لمشكلات الالتزام بمصداقية بنحوٍ أقل، وقد يساعد وجود الطرف الثالث المقاتلين على إنهاء الحرب الأهلية مؤقتاً، ولكنه يبدو أنه غير قادر على منع الجماعات من العودة للاستمرار بالحرب، وحينما يقاس هذا المتغير بمتغير وهمي يسير يؤشر وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الأرض، فإن هذا النوع من التدخل لا يرتبط ارتباطاً كبيراً بتكرار الحرب الأهلية، ولا تكشف الاختبارات البديلة أيضاً عن وجود علاقة مهمة بين عدد موظفي الأمم المتحدة ونوعهم، أو إجمالي الإنفاق على حفظ السلام وتجدد الحرب الأهلية، وحينما يتم الاستعاضة عن الترميزات البديلة لحفظ السلام بالأنموذج الوارد في الجدول رقم

30– نسبة المخاطر النسبية هي نسبة الخطر المستمدة من الأنموذج الوارد في الجدول رقم 1.

(1) لم يتم العثور على أي شيء مهم[31].

هناك على الأقل ثلاثة أسباب تفسر لماذا لا يكون لعمليات حفظ السلام أي أثر مهم ذي دلالة إحصائية على تكرار الحرب الأهلية في هذا التحليل. أولاً: إن التحليل هنا يشير فقط إلى ما إذا كانت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موجودة على الأرض وليس ما إذا كانت قد نُشرت للحيلولة دون نشوب نزاع معين؛ وهكذا فهي يمكن أن تكون موجودة في البلد لكن لمهمة أو نزاع مختلف تماماً. ثانياً: عدم وجود علاقة يمكن أن تكون نتيجة تغير داخلي، وإن التدخل من طرف ثالث غالباً ما يقدم إلى مجموعة مختارة من البلدان الفقيرة والضعيفة على وجه الخصوص[32]، ثالثاً: نادراً ما تبقى قوات حفظ السلام في بلد ما على الدوام؛ لذلك قد تكون قوات حفظ السلام عاملاً حاسماً في إقناع المقاتلين بتوقيع تسوية سلمية وتنفيذها، إلا أنها قد لا تؤدي أي دور في حفظ السلام حال مغادرتها (Walter 2002)؛ وبالنظر إلى هذه الاحتمالات فإنه من المستحيل استخلاص استنتاجات راسخة بشأن قيمة عمليات حفظ السلام من هذه البيانات.

إن نتائج عدم قابلية التجزئة غير واضحة إلى حدٍ ما، وعلى الرغم من أن المقياس الوحيد لعدم التجزئة المضمن في الجدول رقم (1) –الصراع الإقليمي– هو أمر مهم ولكنه ليس في الاتجاه الصحيح، فالحروب التي دارت بسبب الأرض لها ثلاثة أعشار خطر العودة للحرب مقارنة بتلك التي لم تجر بسبب التنافس على حيازة إقليم معين، وتشير الاختبارات البديلة –التي سيتم تفصيلها لاحقاً في هذه الدراسة– إلى أن الحرب الانفصالية تنطوي على احتمالية أقل في الاندلاع مرة أخرى.

الجانب الأول من مشكلات المساومة الذي لا يحصل على أي دعم واضح في الجدول رقم (1) هو المعلومات، ولا توجد دلائل تذكر على أن الحروب التي زودت المحاربين بمعلومات واضحة عن قدراتهم النسبية أسفرت عن سلام أكثر دواماً؛ فالصراعات التي انتهت بانتصار حاسم من قبل الحكومة أو المتمردين كانت أقل عرضة لتجدد الحرب[33]؛ وبالمثل فإن الحروب الأكثر ضراوة تبدو

31– وردت بدائل من كوين وماسون وغورس (2007)، ودويل وسامبانيس (2000) وكريوتس (2010).

32– أظهرت تحليلات إضافية ان تدخل الأمم المتحدة أكثر احتمالًا في الحالات التي يقل فيها الناتج المحلي الإجمالي GDP التي لم تحقق انتصاراً صريحاً، وكما أوضح فورتنا (2008) ”أن قوات حفظ السلام تميل إلى أن ترسل إلى القضايا الصعبة بدلاً من القضايا السهلة. ينظر أيضاً (Gilligan and Stedman 2003) .

33– إن كان أحدهم يقيم انتصارات المتمردين والحكومة بنحوٍ منفصل فيبدو أنه لا توجد علاقة واضحة مع تجدد الحرب الأهلية في هذا التحليل، وهذه النتيجة تتناقض مع ليكليدر (1995)، وتوفت (2010)، وكلاهما وجد أن السلام في حقبة ما بعد الحرب كانت أكثر احتمالاً أن تستمر إذا انتهت الحرب الأهلية في انتصار حاسم، ومع ذلك في بعض المواصفات البديلة التي تم وصفها في وقت لاحق، هناك بعض المؤشرات على أن النتائج الحاسمة يمكن أن تساعد في منع تكرار النزاعات.

أنها لا تتبع مساراً يختلف عن تلك التي هي أقل حدة منها، وفي اختبارات بديلة وجدت أيضاً عدم وجود أي صلة واضحة بين مدة الحرب الأهلية السابقة واحتمالية تجدد الحرب الأهلية، وقد تكون هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة في تكرار الحرب الأهلية طالما كانت حروباً يعرف فيها المقاتلون جيداً بعضهم بعضاً.

المساءلة الحكومية

ماذا عن المساءلة الحكومية؟ وهل هناك سمات مؤسساتية خاصة في العنصر المفقود لفهمنا على تكرار الحرب الأهلية كما أشرنا آنفاً؟

بدأت بدراسة الصلة بين مقياسين واسعين ومستخدمين تقليدياً من مؤشر نظام الحكم الرابع (Polity IV) –مستوى الديمقراطية ومستوى الاستبداد– وتجدد الصراع، وكما هو متوقع –كما أظهرت دراسات أخرى– فإنه لا الديمقراطية ولا الاستبدادية يرتبطان بنحوٍ كبير بتجدد الحرب الأهلية[34]، فالبلدان الأقل ديمقراطية ليست أكثر عرضة لتجدد الحرب الأهلية، وفضلًا عن ذلك فإن الاختبارات البديلة تفصح عن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA) –وهو مقياس واسع للبنك الدولي (2012) عن الحكم الذي تتضمن المؤسسات الرسمية والسياسية الاقتصادية–، وإن مقياس فريلاند بديل الحكم الثابت لقياس الديمقراطية هو أيضاً لا يرتبط بتكرار الحرب. ويشير غياب أي صلة بين التدابير الواسعة لنوع النظام وتجدد الحرب، إلى أنه إذا كانت الحوكمة مهمة فيجب أن ترتبط بالمزايا المؤسساتية التي تؤثر على السلوك الحكومي، وتشير النظرية الموضحة آنفاً إلى ثلاثة أنواع من القيود هي: المساءلة السياسية، والقيود القانونية، وشفافية المعلومات التي قد تقلل من حاجة المتمردين للجوء إلى العنف؛ وتقيّم الأعمدة الثلاثة الآتية من الجدول رقم (2) كل قيد بنحوٍ مباشر[35].

وتشير النتائج إلى أن اثنين على الأقل من تلك القيود يؤثران باحتمالية تكرار الحرب الأهلية[36]. وتؤكد اختبارات نسبة الاحتمالات أيضاً كلًا من هاتين العلاقتين[37]، وكما يظهر العمود

34– هذا يؤكد أن ما توصلت إليه معظم الدراسات الكمية بشأن تكرار الحرب الأهلية. ينظر على وجه الخصوص (Walter (2004); Quinn, Mason, and Gurses (2007); and Kreutz 2010).

35– من المهم ملاحظة أن هذه الأبعاد الثلاثة تختلف تماماً عن التدابير العامة التي تتخذها الحكومات، وترتبط جميع التدابير الثلاثة فقط إلى حد ما مع درجات الحكم الديمقراطي والاستبدادي (r < .30).

36– بما أن التدابير الثلاثة غير متاحة لمجموعة الحالات نفسها، لذا فقدت عدداً أقل من الحالات عن طريق اختبار كل بعد بالتتابع، وتساعد إضافة كل بعد بالتتابع أيضاً في تقليل المخاوف بشأن العلاقة الخطية عبر الأبعاد المختلفة، وترتبط التدابير الثلاثة بين r ¼ .35 and r ¼ .65.

37– وتبين اختبارات نسبة الاحتمالات التي تقارن الانحدارات مع مؤشرات الحكم أو من دونها المساءلة السياسية والقيود القانونية أنها تضيف إلى حدٍ كبير في الأنموذج (pro w2 < .05)، وتظهر الاختبارات نسبة الاحتمالات أيضاً أن كل مجموعة من مجموعات متغيرات المظالم والفرص والمساومة مختلفة بنحوٍ كبير.

الثاني فإن المشاركة السياسية الواسعة النطاق تساعد على منع تجدد العنف. ويبين الجدول رقم (3) –الذي يعرض نسبة الخطر لجيمع نماذج الانحدار الخمسة في الجدول رقم (2)– أن التأثير كبير. ونسبة الخطر (01) تعني أن خطورة تكرار الصراع في البلدان ذات مستويات المشاركة الأعلى هو (1/100th) من مستوى الخطر في البلدان التي يشارك فيها عدد قليل من الجمهور.

إن المساءلة السياسية تبدو أن لها أثراً جوهرياً مماثلاً على تجدد الحرب الأهلية. وكما هو موضح في العمود رقم (3) الجدول رقم (2)، فإن هناك علاقة قوية بين وجود دستور مكتوب واحتمالية تكرار الحرب الأهلية. ويوضح الجدول رقم (3) أيضاً أن البلدان التي تستند قوانينها إلى الدستور لديها 10 من المخاطر للعودة إلى الحرب الأهلية في أي سنة بالمقارنة مع البلدان التي ليس لديها دستور مكتوب، والبعد الوحيد للقيود الداخلية الذي لا يحصل على أي دعم في الجدول رقم (2) هو الصحافة الحرة، وعلى الأقل –وكما تم قياسه هنا– فإن حرية الصحافة لا ترتبط باحتمالية عودة الحرب. وقد تم اختيار المقياسين المهمين في الجدول رقم (2) –وهما المشاركة العامة ووجود دستور مكتوب– لأنهما مقياسان ملموسان ومباشران، وهما أقل احتمالاً لأن يكونا متغيرات داخلية إلى أي حرب قادمة، وهما أقل عرضة للتأثر بتحيز الباحثين أو المعرفة بالأحداث.

جدول رقم 2: المساءلة الحكومية ومدة السلام وأنموذج كوكس للمخاطر النسبية

	مستوى الديمقراطية	المساءلة السياسية	القيود القانونية	شفافية المعلومات	مؤشر فريدوم هاوس
المساءلة الحكومية					
الاستبدادية	-.07(.20)	—	—	—	—
الديمقراطية	.01(.16)-	—	—	—	—
المشاركة العامة	—	-4.69(2.44)0*	—	—	—
سيادة القانون (القانون الدستوري)	—	—	2.19(1.07)**	—	—
الصحافة الحارة	—	—	—	02. (.02)	—
سيادة القانون+ الحقوق السياسية	—	—	—	—	-2.36 (1.18)*
المظالم					

الانقسام الإثني	(1.71)-1.52	(2.69)1.40	(1.94)54.	(3.74)-3.71	-(1.61)97.
الانقسام الديني	(1.61)1.63	(2.70)-1.03	(2.27)3.26	(4.13)2.87	(1.55)1.64
الناتج المحلي الإجمالي GDP	(37.)27.-	(53.)27.	(44.)29.	(51.)71.-	-(35.)07.
الفرص					
حجم السكان	(31)06.-	*(51.)94.	(35.)40.	(49.)40.	(28.)13.
التضاريس الجبلية	(27.)09.-	(33.)16.	(31.)18.	(47.)47.	(24.)10.
عدم الاستقرار السياسي	-(83.)63.	(89.)32.	(84.)64.	-	(77.)79.
الأراضي الكبيرة المترامية	(19.)12.	(126.)1.83	(97.)1.02	(1.55)67.	(89.)69.
المساومة					
شدة وطأة الحرب السابقة	(23.)34.	(34.)08.	(26.)31.	(73.)76.	(21.)27.
الصراع الإقليمي	(69.)95.-	(89.)34.	(78.)65.	(1.05)44.	-(64.)1.02
النصر الحاسم	-(60.)36.	(84.)08.	(65.)24.	—	-(61.)46.
اتفاقيات السلام	-(80.)99.	-(1.34)14.	(1.25)-1.93	(1.16)-1.87	-(81.)89.
قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	(1.19)39.-	(34.)08.	(1.36)1.00	(1.11)1.45	(95.)80.
لوغاريتم الاحتمال	-60.35	-30.55	-49.64	-22.86	-67.05
N	882	651	904	677	998

Note: GDP ¼ gross domestic product. Values are coefficients and standard errors in parentheses*.p < .10. **p < .05. ***p < .01.

ومع ذلك فهي ليست بالضرورة أكثر المقاييس تقليديةً أو شمولاً لهذين البعدين؛ ولمعالجة هذا الأمر ولاختبار متانة النتائج قمت بتكرار التحليل في الجدول رقم (2) مع المقاييس الأخرى

المتاحة للقيود الحكومية الداخلية (ينظر الجدول رقم S1 من الملحق الإلكتروني).

الجدول رقم 3: يوضح تأثيرات المساءلة الحكومية على خطر تجدد الحرب	
القيم هي نسب المخاطر (Z scores) المستمدة من الجدول 2 نماذج الانحدار	
أنموذج رقم 1	
الاستبدادية	.93(-.37)
الديمقراطية	.99(-.06)
الأنموذج رقم 2	
المشاركة العامة	.01(-1.92)*
أنموذج رقم 3	
سيادة القانون (دستور مكتوب)	.11(2.04)**
أنموذج رقم 4	
حرية الصحافة	1.02(-1.12)
أنموذج رقم5	
سيادة القانون / الحقوق السياسية	.09(-1.99)**
*p < .10. **p < .05. ***p < .01.	

ومن خلال أغلب المقاييس تقريباً، فإن المساءلة السياسية ترتبط بتجدد الحرب الأهلية، وحينما قمت باستبداله بمقياس الحرية السياسية الأوسع –الذي وضعته مؤسسة فريدوم هاوس (2009)– أظهر علاقة مهمة وقوية مع تجدد الحرب الأهلية. وفي اختبارات بديلة فإن عدداً من مقاييس الحكم –تلك التي صممت لقياس قدرة المواطنين على المنافسة علناً على المناصب التنفيذية– تميل إلى أن تكون أكثر ارتباطاً بنتائج الحرب الأهلية، وبالمثل أيضاً يوجد لدى شيبوب وغاندي وفري لاند (2010) عدة متغيرات تقيس ما إذا كانت السلطة التنفيذية أو التشريعية مغلقة أمام المنافسة العامة، وهي ترتبط ارتباطاً مهماً بالنتائج المتصلة بتكرار الحرب الأهلية حينما يتم استبدالها في النماذج، ويشير هذا النمط إلى أن القدرة على المنافسة ضد النخب الموجودة في

السلطة وتنحيتها سياسياً قد يكون عاملاً حاسماً في ضمان استمرارية السلام[38]، وأخيراً كان قياس الصوت والمساءلة الذي أصدره البنك الدولي (2012) –كجزء من سلسلته للمؤشر العالمي للحوكمة (WGI) -يرتبط ارتباطاً ضعيفاً بتكرار الحرب الأهلية، وفي جميع الحالات كان من المرجح أن يستمر السلام أكثر إذا تسنى للناخبين القدرة على مساءلة السلطة التنفيذية وتقييد أعمال النخبة.

وبالمثل أيضاً تؤكد الاختبارات البديلة الدور الذي يؤديه سيادة القانون في تشكيل مسار السلام، فكل من المقاييس المتاحة البديلة لسيادة القانون ترتبط ارتباطاً كبيراً وجوهرياً بتكرار الحرب الأهلية، ويرتبط مقياس الحريات المدنية الواسع الذي أصدرته مؤسسة فريدوم هاوس (2009) ارتباطاً وثيقاً بتجدد الحرب الأهلية حين الاستعاضة عنها في الجدول رقم (2). وإن مقياس سيادة القانون من المؤشر العالمي للحوكمة (WGI) والبنك الدولي (2012) له علاقة قوية بتجدد الحرب. وفي كل حالة يرتبط الالتزام لسيادة القانون مع احتمالية أقل لتجدد الحرب الأهلية[39]. وحقيقة أن مجموعة واسعة من مؤشرات الحكم والمساءلة هي كلها مهمة على الرغم من اختلافها الكبير من حيث مصدرها وترميزها الذاتي أو الموضوعي، وتختلف أيضاً من حيث السنوات والبلدان التي ترمز إليها؛ الأمر الذي يعزز ثقتنا في الدور الذي تؤديه الخصائص السياسية التي تحد من سلطة السلطة التنفيذية؛ وبالتالي من الصعب تصور تكرار الحرب الأهلية في (إقليم آتشية أو في تيمور الشرقية) الآن بعد أن أصبحت إندونيسيا بلداً ديمقراطياً إلى حد كبير؛ مما أدى إلى تحسين تدابير الحكم منذ العام 1999. ومن الواضح أيضاً السبب الكامن وراء استمرار تكرار التحديات التي تواجه الدولة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وميانمار.

غير أن أحد المخاوف يكمن في صعوبة تحديد أي السمات السياسية هي أكثر تأثيراً؛ نظراً لأن المقاييس لمختلف القيود على الحكومة تأتي من مجموعات البيانات المختلفة؛ ونظراً لأن كل مجموعة من مجموعات البيانات المختلفة تنطوي على بيانات ناقصة مهمة لا تتداخل، طالما لا يمكن إدراج بعدين بسهولة في الأنموذج نفسه. وفضلاً عن ذلك فعلى الرغم من وجود اختلافات نظرية واضحة بين بعدين قويين من القيود الداخلية، إلا أنه تجريبياً تكون القصة أكثر تفاوتاً. إن اثنين

38- على وجه التحديد أن كل من المتغيرات xropenpolity, xrcompolity, and xconstpolity ترتبط ارتباطاً كبيراً بتكرار الحرب الأهلية، وهي تقيس ما إذا كانت هناك منافسة مفتوحة على السلطة التنفيذية أم لا، ومدى شدة المنافسة والقيود على السلطة التنفيذية.

39- كشفت جولة أخرى من الاختبارات البديلة أن الانتهاكات المباشرة لسيادة القانون ترتبط ارتباطاً كبيراً أيضاً بتكرار الحرب، وهناك مجموعة مختلفة من المتغيرات تقيس التجاوزات على سيادة القانون، وترتبط كلها ارتباطاً وثيقاً بالعودة للحرب. وتشير التقديرات إلى أن عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وتقديرات عدد السجناء السياسيين، وقياس مستوى التعذيب السياسي (Cingranelli and Richards 2013)، ومقياسين لمدى الإرهاب السياسي استناداً إلى تقارير منظمة العفو الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية (مقياس الإرهاب السياسي لعام 2013) كلها تعمل بنحوٍ مماثل حين استبدالها بسيادة القانون بالتحليل.

من المقاييس المهمة في الجدول رقم (2) (المشاركة العامة، والدستور المكتوب) مرتبطان فقط بالحد الأدنى مع التدابير الشاملة للديمقراطية، ويمكن عدها متميزة عن نتيجة الديمقراطية العامة[40]. غير أن المقياسين المختلفين للقيود هما على الأقل مرتبطان ببعضهما الآخر (r ¼ .35)؛ فالحكومات التي تخضع لنوع واحد من القيود تميل إلى أن تخضع لأنواع أخرى من القيود؛ وهكذا على الرغم من وجود أدلة على أن القيود المفروضة على الحكومة ترتبط بتقليل تكرار الحروب الأهلية، إلا أن خضوعها للقيود الأكثر فاعلية هو مسعى أكثر صعوبة.

مع ذلك فإن الهدف هو أقل من تحديد أي القيود أكثر أهمية من التركيز على أهمية القيود الداخلية ككل، وهذا في حد ذاته يعدُّ اسهاماً؛ نظراً لأن المساءلة السياسية غائبة إلى حد كبير عن البحوث المتعلقة بالحروب الأهلية حتى الآن، ومع أخذ ذلك بالحسبان، قمت بعرض أحد الاختبارات الأكثر عمومية للقيود السياسية في الجدول رقم (2). ويعمل العمود الأخير من الجدول على تقييم أهمية مؤشر الحرية الصادر عن مؤشر الحرية والسياسة الصادر عن فريدوم هاوس (2009). إن مؤشر السياسة والحرية يجمع بين الفئات الفرعية لمؤسسة فريدوم هاوس –الحقوق السياسية والحريات المدنية– بمقياس واحد مركب يمكن تفسيره على أنه مؤشر تقريبي للدرجة التي تكون فيها الحكومة مقيدة بقوانينها وشعبها، ويظهر العمود الأخير في الجدول رقم (2)، أن خطر تكرار الحرب أعلى بكثير في البلدان ذات القيود السياسية والقانونية المحدودة مقارنة بالبلدان التي تكون فيها الحكومة مقيدة بنحوٍ كبير من قبل الرأي العام والمحاكم[41]، والمخاطر كما يوضحها الجدول رقم (3) هي في الواقع أعلى بعشر مرات حينما لا تكون الحكومات خاضعة للمساءلة.

وهناك طريقة أخرى لتقييم دور الحوكمة والقيود المؤسساتية تتمثل بالنظر إلى التغيير في الحكومة عبر الزمن، فالبلدان القادرة على الخروج من دورة الحرب المتكررة ينبغي أن تفعل ذلك على

40– إن الارتباط بين المشاركة السياسية وسيادة القانون وتدابير الديمقراطية الشاملة هي أقل من 15.

41– يتعلق أحد الشواغل الأخرى المشروعة بتجانس القيود التنفيذية، ومن الممكن أن تقوم النخب السياسية بإزالة القيود المختلفة عن سلطتها كاستجابة للنزاع الأهلي. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن توقع تجدد الحرب سيدفع بقادة الحكومة للتملص من قيود المساءلة التي تخضع لها والحد من المشاركة الشعبية بدلاً من العكس، وتم تبني خطوتين في إطار التصميم الحالي للبحوث لمعالجة هذا المخاوف جزئياً على الأقل. وقد كانت جميع تدابير الحكم الواردة في الجدول رقم (2) قد تأخرت بطرق مختلفة، وإن مقدار التأخر عن تدابير الحوكمة في الجدول رقم (2) هو سنة واحدة، لكن الاختبارات التي تتعلق بالحقب الزمنية الطويلة لا تنطوي على أي تغيير كبير في النمط الأساسي للنتائج؛ ويأتي ذلك كمحاولة ضمان أن المدد الزمنية وليست مجرد مدد من العنف منخفض المستوى الذي تكون فيه الحرب بدأت الآن، وقمت بتعريف السلام بعتبة منخفضة للغاية من العنف، فالصراعات التي ينخفض فيها عدد الضحايا عن 25 قتيلاً تسجل –يتم ترميزها– على أنها سلمية، وأخيراً فإن وجود مجموعة متنوعة من تدابير الحوكمة مرتبط بتكرار الحرب الأهلية يساعد على الحد من المخاوف بشأن التجانس. والتجانس هو أكثر إثارة للقلق بالنسبة لمقاييس الإجراءات الحكومية مثل فريدوم هاوس (2009)، الذي يقيس الحريات المدنية لأنها تشمل الحريات الفردية التي يمكن للحكومات أن تتلاعب بها لمحاولة الحد من مخاطر التمرد، ولكن التجانس أقل احتمالاً في حالة التدابير الحكومية الأكثر عمومية مثل المشاركة السياسية أو تدابير أكثر استقراراً مثل وجود دستور مكتوب.

الأقل جزئياً لأن الحكم قد تحسَّن بمرور الوقت، فيما ينبغي على البلدان التي تنزلق من جديد صوب الحرب أن تفعل ذلك جزئياً؛ لأن الحكومة أصبحت أقل انفتاحاً وأقل مصداقية.

وعلى الرغم من أنه من الصعب إجراء تقييم دقيق لتغيُّرات الحكم عبر الزمن، إلا أن النظر إلى التغيير المؤسسي بين أول سنة سلام مقاسة وآخر سنة سلام مقاسة من موجة السلام يفصح عن نمط واضح، ويفصح مؤشر الحرية والسياسية الصادر عن مؤسسة فريدوم هاوس (2009) عن أن من بين تلك الصراعات التي لم تتكرر، كان معظمها يميل إلى أن تحصل في البلدان التي تحسن فيها الحكم بمرور الوقت، وأن نسبة 60.7 % من موجات السلام التي لم تنته بتجدد الحرب قد تحسن الحكم فيها. وعلى النقيض من ذلك فإن البلدان التي انزلقت إلى الحرب هي عموماً في البلدان التي ساء الحكم فيها أو كان في حالة جمود.

الجدول 4: المساءلة الحكومية ومدة السلام، أنموذج كوكس للمخاطر النسبية – نماذج مصغرة

	مستوى الديمقراطية	المساءلة السياسية	القيود القانونية	شفافية المعلومات	مؤشر مؤسسة فريدوم هاوس
المساءلة السياسية					
الاستبدادية	03. (17.)	—	—	—	—
الديمقراطية	05. (15.)	—	—	—	—
المشاركة العامة	—	-.03 (.01)*	—	—	—
سيادة القانون (دستور مكتوب)	—	—	1.23 -**(.58)	—	—
صحافة حرة	—	—	—	-.00 (.01)	
سيادة القانون + الحقوق السياسية	—	—	—	—	2.34 -**(.94)
Log likelihood	-76.56	-40.07	-66.92	-42.34	-67.05
N	1,002	743	936	738	998

Note: Values are coefficients and standard errors in parentheses.*p < .10. **p < .05. ***p < .01.

وإن نسبة 74.6 % من موجات السلام التي انتهت بالصراع كان فيها الحكم قد تراجع أو لم يتحسن[42]، ويبدو أن محاولات الحكومة لتحسين الحكم وتأسيس قيود مؤسساتية أكبر هي خطوة مهمة في إنهاء دورة الحرب تكرار الحرب الأهلية.

عمليات الرقابة الشديدة: لإجراء مزيد من الاختبارات على رصانة هذه النتائج، قمت بإجراء سلسلة من التحليلات الإضافية على مجموعات مختلفة مع تعريف مختلف للسلام ولتجدد الحرب؛ ونظراً للمخاوف المحتملة بشأن الازدواج الخطي وغيرها من المشكلات قمت بتكرار التحليل في الجدول رقم (2) باستخدام عدد من نماذج الانحدار المزدوجة التي تتضمت مقاييس الحوكمة الرئيسية فقط، إن تدابير الحكم التي كانت مهمة في النماذج المتعدد المتغيرات ظلت مهمة في هذه الاختبارات الثنائية المتغيرات (الجدول رقم 4). وللمساعدة في معالجة القضايا المتعلقة بتحيُّز المتغيُّر المحذوف، قمت بتيسير نماذج الانحدار المتعرجة باستخدام التأثيرات الثابتة للبلد، ولم تغير النتائج القصة الرئيسة للحوكمة (الجدول رقم 5). وفي المجموعة الثانية من الاختبارات (الواردة في الجدول رقم 6)، قمت بتغيير تعريف الحرب الأهلية؛ ونظراً للتحليل الوارد في الجدولين (1 و2) يستند إلى (21) حالة فقط من حالات تكرار الحروب الأهلية، فقد كان هناك بعض القلق من أن النتائج قد تكون ذات طابع خاص (غير اعتيادي)، ومن أجل اختبار هذه الاحتمالية، تحولت إلى تعريف أكثر تساهلاً للسلام لسنتين متتاليتين باعتماد حالات وفاة جراء المعارك أقل من 1000، وقمت بإعادة التحليل. وتشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم 6 إلى أنه حتى مع وجود عدد أكبر من حالات تكرار الحروب الاهلية فإن النتائج متطابقة تقريباً[43]، وإن البلدان التي تعاني من قيود سياسية وقانونية قليلة تكون معرضة إلى احتمالية الانزلاق إلى الحرب أكثر بخمسة أضعاف مقارنة بالبلدان التي تتمتع بحقوق سياسية كاملة وسيادة القانون.

الجدول 5: المساءلة الحكومية وتجدد الحرب –نماذج مصغرة– الآثار الثابتة العشوائية للنماذج الخطية

	مستوى الديمقراطية	المساءلة السياسية	القيود القانونية	شفافية المعلومات	مؤشر فريدوم هاوس
المساءلة الحكومية					
الاستبدادية	0056.- (0043.)	—	—	—	—

42- إن التغيير في مؤشر السياسة والحرية حينما يضاف إلى أي من النماذج الواردة في الجدول رقم 2 يكون له أثر كبير على احتمالية العودة إلى الحرب، وحتى بعد السيطرة على التغيير المؤسسي بقيت المستويات المطلقة من المساءلة السياسية كبيرة أيضاً.

43- الفرق الرئيس في الجدول رقم 3 هو أن كلًا من التدخل الخارجي وخصائص الصراع السابق ليسا ذوا أهمية، في حين تظهر الجداول السابقة بعض علامات الارتباط.

الديمقراطية	0057.- (0040.)	—	—	—	—
المشاركة العامة	—	0013.- ***(0003.)	—	—	—
سيادة القانون (دستور مكتوب)	—	—	136. -***(031.)	—	—
صحافة حرة	—	—	—	0007. (0005.)	—
سيادة القانون + الحقوق السياسية	—	—	—	—	041. (029.)-
N	1,075	744	975	764	1,146

Note: Values are coefficients and standard errors in parentheses.*p < .10. **p < .05. ***p < .01.

الجدول رقم 6: المساءلة الحكومية ومدة السلام، التعريف البديل لأنموذج كوكس للمخاطر النسبية	
معامل (الخطأ المعياري)	
المساءلة الحكومية	
سيادة القانون والحقوق السياسية	1.79(.91)**-
المظالم	
الانقسام الإثني	85.(1.11)
الانقسام الديني	1.46(1.16)
الناتج المحلي الإجمالي	17.-(.24)
الفرص	
حجم السكان	04.(.22)
التضاريس الجبلسة	03.-(.19)
عدم الاستقرار السياسي	02.(.48)-

الأراضي المترامية	(58.)78.
المساومات	
شدة وطأة الحرب السابقة	(16.)06.
الصراع الإقليمي	(44.)39.-
النصر الحاسم	(53.)34.-
اتفاقيات السلام الشاملة	-(66.)30.
قوات حفظ السلام في البلد	-.05(.80)
لوغاريتم الاحتمال	-122.8
N	1,226
Note: GDP ¼ gross domestic product. SE ¼ standard error *p < .10. **p < .05. ***p < .01.	

الجدول رقم 7: المساءلة الحكومية وتكرار الحرب الأهلية، وتم تعريف الحرب على أنها التي تخلف أكثر من 25 قتيلاً سنوياً	
معامل (الخطأ المعياري)	
المساءلة الحكومية	
سيادة القانون والحقوق السياسية	**(48.)-1.13
المظالم	
الانقسام الإثني	(50.)34.
التشظي الأيديولوجي	(65.)21.
الناتج المحلي الإجمالي	-(18.)23.
الفرص	
حجم السكان	(.01)09.
التضاريس الجبلية	(10.)01.
الأراضي الكبيرة المترامية	*(29.)54.

المساومة	
شدة وطأة الحرب السابقة	-(01.)01.
الصراع الإقليمي	-(18.)29.
النصر الحاسم	-*(33.)61.
اتفاقيات السلام الشاملة	-(46.)10.
قوات حفظ السلام في البلد	-28(.37)
سنوات السلام	**(02.)06.-
Constant 2	-(2.54)2.44
Pseudo R	.08
N	1,814
Note: GDP ¼ gross domestic product. SE ¼ standard rror *p < .10. **p < .05. ***p < .01.	

إن اختبار الرصانة الأصعب هو استخدام تعريف مختلف تماماً لما يمثله النزاع؛ وللقيام بذلك قمت بأخذ البيانات مباشرة من تحليل كريوتز (2010) للنزاعات الداخلية (داخل الدولة)؛ وفي هذا التحليل تم إعادة تعريف الحرب الأهلية على أنها النزاع الذي يؤدي إلى وفاة (25) قتيلاً جراء المعارك في السنة التقويمية، وتستمر حلقة النزاع ما دامت وفيات المعركة السنوية تتجاوز (25) قتيلاً، ويبدأ السلام في السنة الأولى التي يوجد فيها أقل من (25) حالة وفاة مرتبطة بالمعارك.

إن تعريف الحرب الأهلية يتغيّر جذرياً بتغيُّر حقب السلام؛ الأمر الذي يتطلب بدوره إعادة تعريفات متعددة لخصائص الصراع السابق، والجماعات المنخرطة فيه، والأوجه المختلفة للأنموذج التجريبي، وهكذا في الجدول رقم (7) قمت باستخدام ترميز كريوتس 2010 للبيانات عن الحرب السابقة بما في ذلك أهدافها، وشدتها، ومدتها، ومآلاتها؛ ولذلك فإن التحليل الوارد في الجدول رقم (7) يمثل مجموعة مختلفة من الحالات والمقاييس والمنهجية أيضاً[44]. والثابت الوحيد يتمثل في إدراج مؤشر الحقوق السياسية والحريات الصادر عن مؤسسة فريدوم هاوس (2009)، وبقيت النتائج متسقة، وكل شيء متساوٍ، فالبلدان ذات الحقوق السياسية المحدودة هي أكثر عرضة للانزلاق للحرب الأهلية بمرتين مقارنة في البلدان ذات الحقوق السياسية الواسعة.

44- تماشياً مع كريوتس (2010) وموجات السلام الأقصر والأكثر عدداً التي ينطوي عليها هذا التحليل، يستخدم التحليل انحداراً لوجستياً يسيراً مع متغير كريوتز الوهمي من أجل التكرار ومدة السلام كمتغير مستقل.

وكما كان الحال من قبل فإن الأوجه الأخرى من المساومة تبدو لتكون ذات صلة بتكرار الحرب الأهلية، فالنزاعات التي تنتهي بنصر حاسم تكون أقل عرضة للظهور من جديد، مقارنة بتلك التي تنتهي بتسوية تفاوضية، وهذا يعكس النتائج التي توصل إليها ليكليدر (1995) وتوفت (2010)؛ ولكن بالنظر لعدم ثباتها في النماذج المختلفة المستخدمة في تحديد السلام وتكرار الحرب الأهلية، فيتعيّن على القراء أن لا يعولوا كثيراً على هذه النتيجة[45].

وقد قمت بإجراء مجموعة إضافية من الاختبارات التجريبية لكل من تلك الإصدارات المختلفة من مجموعة البيانات؛ فلمعالجة المخاوف بشأن العدد الكبير والطبيعة غير العشوائية المحتملة للملاحظات المفقودة استخدمت سلسلة تحليل التبعية المتعدد من أجل معالجة البيانات المفقودة. وقمت باختبار مجموعة من النماذج المختلفة التي أدت إلى استنتاجات جميعها متطابقة تقريباً[46]. وفي ضوء عدم التجانس المحتمل غير المرصود عبر البلدان أو عبر الصراعات، قمت باختبار سلسلة من نماذج الضعف المشتركة، وتشير نتائج هذه النماذج إلى أن عوامل الخطر غير المقاسة ليست ذات مشكلة داخل مجموعة البيانات، وهي أيضاً تعكس النتائج الأصلية؛ أي: إن الحوكمة تتنبأ بقوة بنتائج تكرار الحرب الأهلية؛ وكل تلك الاختبارات الإضافية ورادة في الملحق الإلكتروني[47] (ينظر الجدولان 6–5).

45– تجدر الإشارة إلى أن إدراج الآثار الثابتة للبلدان أو التي تجميعها في كل صراع لا يغيّر كثيراً من النتائج الموضوعية الأساسية.

46– ولم ينتج عن البيانات المستقاة سوى اختلاف يسير واحد مع التحليل الوراد في كل من الجداول من رقم 1 إلى الجدول رقم 3، وقدم تحليل البيانات المعطاة بعض الدعم، وإن كان ما يزال غير متسقاً، بأن السلام قد يستمر مدة أطول بعد التوصل إلى اتفاق شامل، وكذلك في حالات النزاع الإقليمي (see Tables S.2–S.4 of the Online Appendix).

47– تخضع البيانات للرقابة الجيدة، ولكن لا يوجد هناك سبب نظري واضح يدعو للاعتقاد بأن الرقابة هي كل شيء ما عدا كونها عشوائية، ولكن مع أنموذج كوكس للمخاطر النسبية يجب أن تكون النتائج متسقة، ومع ذلك فإن أي محاولة للحد من المخاوف بشأن الرقابة، لم ينتج عن هذه الحركة أي تغيرات ملحوظة بشأن التقديرات.

استنتاجات

ما الذي يميّز الحرب الأهلية التي تكرر عن تلك التي لا تتكرر؟ فالحرب التي تتكرر هي أكثر عرضة لأن تحصل في الأوضاع التي ينتابها ضعف مؤسساتي؛ إذ إن النزاعات التي تحدث في البلدان التي تتمتع ببيئات سياسية أكثر انفتاحاً وتنطوي على مزيدٍ من القيود على المسؤولين التنفيذيين، وتكون أقل عرضة لتكرار العنف؛ وهذا يساعد على تفسير سبب تكرار الحروب الأهلية التي هي في الغالب في الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهما أكثر المناطق التي تشهد ضعفاً مؤسساتياً في العالم، وليست الديمقراطية أو الفقر السبب وراء ذلك، بل آليات المساءلة المحدودة جداً التي تجعل من المرجح أن تشهد البلدان حروباً متكررة.

ويؤثر التركيز على الحوكمة تأثيراً أساسياً على الوصفات السياسية التي تتبعها، فقد استثمرت منظمات مثل البنك الدولي (2012) وبكثافة في التنمية الاقتصادية حتى الآن، إذ ترى أن هذا أفضل سبيل للحد من تكرار الحرب الأهلية؛ فكان يُعتقد أن زيادة متوسط دخل السكان وزيادة النمو الاقتصادي سيؤديان إلى انخفاض مستوى العنف؛ وما يزال من المرجح أن تكون هذه الإصلاحات ضرورية لمنع الحرب الأهلية في المقام الأول، ولكن حين التركيز على العديد من آليات المساءلة القانونية والسياسية، فإن هذا البحث يؤدي إلى ''إصلاح'' تكميلي وربما أكثر أهمية للبلدان التي ترزح فعلاً تحت وطأة تكرار الحرب الأهلية، وإذا أراد المجتمع الدولي إنهاء موجات العنف التي تبدو لا نهاية لها في بلدان مثل: الصومال، و أوغندة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فسيتعين عليه تقييد السلطة التنفيذية وإنشاء حكومات مسؤولة أمام سكانها أكثر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

إن وضع قيود مؤسساتية أكبر هي مهمة ليست بالسهلة، وهناك عوائق واضحة تقف أمام هذا النوع من الوصفات السياسية، فمن غير المرجح أن يتخلى القادة غير الخاضعين للقيود عن السلطة بسهولة، لكن القادة الذين يواجهون جماعات متمردة صارمة ومتشددة –وهي جماعات لا يستطيعون هزيمتها بنحوٍ فعال– قد يكونون بالضبط أولئك القادة الذين لديهم حوافز للقيام بذلك. وإذا كان بوسع المجتمع الدولي أن يثبت لهؤلاء القادة أنه من خلال هذه القيود يمكن أن يتجنبوا تكرار الحرب فحينها سيكون بالإمكان إقناع بعضهم بالإصلاح؛ وفضلاً عن ذلك وعلى الرغم من الطابع الصعب لهذه المهمة، أن البيانات تشير إلى أن تغيرات مؤسساتية قد حصلت بالفعل، فالعديد من الحكومات تفتح أبوابها؛ وحينما يحدث ذلك تتضاءل احتمالات العودة إلى الحرب الأهلية إلى حد كبير، ولكن قبل أن يتحرك المجتمع الدولي إلى الأمام لا بُدّ من الإجابة عن أسئلة حاسمة بهذا الصدد؛ فمن الواضح أن موضوع الحوكمة هو أمر مهم، إلا أن الغامض بالموضوع هو ما هي أوجه الحكم الرشيد الأكثر أهمية في تثبيط تكرار الحرب الأهلية. ومن غير الواضح أيضاً بيان الآلية الدقيقة التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحوكمة على النتائج. فجميع تدابير الحوكمة التي تم

تسليط الضوء عليها هنا تجعل من السهل على المواطنين ممارسة الرقابة على السلوك السيّئ لقادتهم، وأنها تجعل من الأسهل على النخب الحالية بأن تلتزم بنحوٍ حقيقي بتنفيذ الإصلاحات الموعودة بمرور الوقت. ولكن من المرجح أن تفضي إلى عدد أقل من المظالم، وفرص أقل لتجنيد المقاتلين الراغبين في القتال، ومن ثم فهناك حاجة إلى تجربة مختبرية مصممة بعناية وتجربة استقصائية في الميدان و/ أو تحليل نوعي دقيق الذي يعمل على سبر أغوار العملية السببية مع مرور الوقت عبر العديد من هذه الحالات لتحديد بالضبط كيف ولماذا تنطوي هذه القيود على أهمية؟

وعلى الرغم من هذه الأسئلة المستمرة يجب على الباحثين وصناع السياسات العامة أن يتعلموا شيئين من هذه الدراسة: الأول: إن الحروب الأهلية ما تزال تشكل مشكلة لأن عدداً صغيراً من البلدان (تشاد، وميانمار، والفلبين، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان) لا تستطيع أن تحل على الدوام الصراعات التي تعاني منها. ثانياً: ينبغي أن يدركوا أنه على الرغم من أن العديد من العوامل الاقتصادية المختلفة تؤثر على بدء نشأة العنف بالأساس، إلا أن العوامل السياسية تؤثر وبشدة على إحلال السلام وتجدُّد الحرب، وإذا ما أراد المجتمع الدولي الحد من اندلاع الحرب الأهلية في جميع أنحاء العالم، فإنه يجب أن يعالج نقاط الضعف المؤسساتية التي تجعلها أكثر خياراً أو أكثر جاذبية وضرورية جداً للمتمردين من أجل العودة للحرب. وفي النهاية يبدو أن المشكلة المستمرة في تكرار الحرب الأهلية هي مشكلة الحكومات الضعيفة مؤسساتياً أكثر من كونها مشكلة فقر مستمر أو تنمية اقتصادية أو وجود قوات حفظ السلام على المدى القصير أو غيابها.

References

Boix, Carles, and Milan Svolik. 2013. ‘‘The Foundations of Limited Authoritarian Government: Institutions and Power-sharing in Dictatorships.’’ The Journal of Politics 75 (2): 300-16.

Buhaug, Halvard, and Scott Gates. 2002. ‘‘The Geography of Civil War.’’ Journal of Peace Research 39 (4): 417-33.

Call, Charles T. 2012. Why Peace Fails: The Causes and Prevention of Civil War Recurrence.Washington, DC: Georgetown University Press.

Cheibub, Jose´ Antonio, Jennifer Gandhi, and James Raymond Vreeland. 2010. ‘‘Democracy and Dictatorship Revisited.’’ Public Choice 143 (1-2): 67-101.

Cingranelli, David L., and David L. Richards. 2013. Accessed May, 2013. ‘‘CIRI Human Rights Data Project.’’ Human Rights Quarterly 32 (2). http://www.humanrightsdata.org/ documentation.asp. Accessed May, 2013.

Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2004. ‘‘Greed and Grievance in Civil War.’’ Oxford Economic Papers 56 (4): 563-95.

Collier, Paul, Anke Hoeffler, and Mans Soderbom. 2009. ‘‘Beyond Greed and Grievance:

Feasibility and Civil War.’’ Oxford Economic Papers 61 (1): 1-27.

Collier, Paul, and Nicholas Sambanis. 2002. ‘Understanding Civil War: A New Agenda.’’Journal of Conflict Resolution 46 (1): 3-12.

Cunningham, David. 2006. ‘‘Veto Players and Civil War Duration.’’ American Journal of Political Science 50 (4): 875-92.

DeRouen, Karl R., and Jacob Bercovitch. 2008. ‘‘Enduring Internal Rivalries: A New Framework for the Study of Civil War.’’ Journal of Peace Research 45 (1): 43-62.

DeRouen, Karl R., Jenna Lea, and Peter Wallensteen. 2009. ‘‘The

Duration of Civil War Peace Agreements.'' Conflict Management and Peace Science 26 (4): 367-87.

Doyle, Michael, and Nicholas Sambanis. 2000. ''International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis.'' American Political Science Review 94 (4): 779-801.

Doyle, Michael, and Nicholas Sambanis. 2006. Making War and Building Peace. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Dubey, Amitabh. 2004. Domestic Institutions and the Duration of Civil War Settlements.Unpublished paper. New York: Columbia University.

Fearon, James D. 1998. ''Bargaining, Enforcement and International Cooperation.'' International Organization 52 (2): 269-305.

Fearon, James D. 2004. ''Why Do Some Civil Wars Last So Much Longer than Others?'' Journal of Peace Research 41 (3): 275-301.

Fearon, James D. 2011. ''Governance and Civil War Onset.'' World Development Report 2011. Background Paper. Washington, DC: World Bank.

Fearon, James, and David Laitin. 2003. ''Ethnicity, Insurgency and Civil War.'' American Political Science Review 97 (1): 75-86.

Fortna, Virginia Page. 2004. Peace Time: Cease-fire Agreements and the Durability of Peace.

Princeton, NJ: Princeton University Press. Fortna, Virginia Page. 2008. Does Peacekeeping Work? Shaping Belligerents' Choices after Civil War. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Freedom House. 2009. Country Reports. New York: Freedom House. http://www.freedom house.org/report/freedom-world/freedom-world-2009.

Gates, Scott. 2002. ''Recruitment and Allegiance: The Microfoundations of Rebellion.'' Journal of Conflict Resolution 46 (1): 111-30.

Gates, Scott, Ha˚vard Hegre, Mark Jones, and Ha˚vard Strand. 2006.

"Institutional Inconsistency and Political Instability: The Duration of Polities." American Journal of Political Science 50 (4): 893-908.

Gilligan, M., and S. Stedman. 2003. "Where Do the Peacekeepers Go?" International Studies Review 5 (4): 37-54.

Gleditsch, Nils, Havard Strand, Mikael Eriksson, Margareta Sollenberg, and Peter Wallens-teen. 2002. "Armed Conflict 1946–2001: A New Dataset." Journal of Peace Research 39 (5): 615-37.

Grant, Ruth W., and Robert O. Keohane. 2005. "Accountability and Abuses of Power in World Politics." American Political Science Review 99:29-43.

Hartzell, Caroline, and Matthew Hoddie. 2003. "Institutionalizing Peace: Power Sharing and Post Civil War Conflict Management." American Journal of Political Science 2:318-32.

Hartzell, Caroline, Matthew Hoddie, and Donald Rothchild. 2001. "Stabilizing the Peace after Civil War: An Investigation of Some Key Variables." International Organization 55:183-208.

Hegre, Ha˚vard, and Nicolas Sambanis. 2006. "Sensitivity Analysis of Empirical Results on Civil War Onset." Journal of Conflict Resolution 50 (4): 508-35.

Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten. 2009. Penn World Table Version 6.3. Philadelphia: Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania.

Humphreys, Macartan. 2005. "Natural Resources, Conflict, and Conflict Resolution: Uncovering the Mechanisms," Journal of Conflict Resolution 49 (4): 508-37.

Justino, Patricia. 2009. "Poverty and Violent Conflict: A Micro-level Perspective on the Causes and Duration of Warfare." Journal of Peace Research 46 (3): 315-33.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2009. "Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2008." World Bank Policy Research Working Paper

4978, World Bank, Washington, DC.

Kreutz, Joakim. 2010. ''How and When Armed Conflicts End: Introducing the UCDP Conflict Termination Dataset.'' Journal of Peace Research 47:243-50.

Lacina, Bethany, and Nils Petter Gleditsch. 2005. ''Monitoring Trends in Global Combat:A New Dataset of Battle Deaths.'' European Journal of Population 21 (2-3): 145-66.

Lacina, Bethany, Nils Petter Gleditsch, and Bruce Russett. 2006. ''The Declining Risk of Death in Battle.'' International Studies Quarterly 50 (3): 673-80.

Licklider, Roy A. 1995. ''The Consequences of Negotiated Settlement in Civil Wars, 1945–93.'' American Political Science Review 89 (3): 681-90.

Lujala, Paivi, Nils Petter Gleditsch, and Elisabeth Gilmore. 2005. ''A Diamond Curse? Civil War and a Lootable Resource.'' Journal of Conflict Resolution 49 (4): 538-62.

Marshall, Monty G., Keith Jaggers, and Ted Robert Gurr. 2011. Accessed May, 2013. Polit-ical Regime Characteristics and Transitions, 1800-2010 (Polity IV). Center for Systemic Peace. http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm.

Murshed, S. Mansoob. 2002. ''Conflict, Civil War and Underdevelopment: An Introduction.'' Journal of Peace Research 39 (4): 387-93.

Østby, Grudun. 2008. ''Polarization, Horizontal Inequalities and Violent Civil Conflict.'' Journal of Peace Research 45 (2): 143-62.

Political Terror Scale. 2013. Accessed May, 2013. http://www.politicalterrorscale.org/. Quinn, J. Michael, David Mason, and Mehmet Gurses. 2007. ''Sustaining the Peace: Determinants of Civil War Recurrence.'' International Interactions 33 (2): 167-93.

Regan, Patrick. M. 2002. ''Third Party Interventions and the Duration of Intrastate Conflicts.'' Journal of Conflict Resolution 46 (1): 55-73.

Regan, Patrick M., Richard W. Frank, and David H. Clark. 2009. ‘‘New Datasets on Political Institutions and Elections, 1972-2005,’’ Conflict Management and Peace Science 26 (3): 286-303.

Ross, Michael. 2004. ‘‘What Do We Know about Natural Resources and Civil War?’’ Journal of Peace Research 41:337-56.

Ross, Michael. 2011. The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Salehyan, Idean. 2009. Rebels Without Borders: Transnational insurgencies in World Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Toft, Monica D. 2003. The Geography of Ethnic Violence: Identity, Interests, and the Indivisibility of Territory. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Toft, Monica D. 2010. Securing the Peace: The Durable Settlement of Civil Wars. Princeton,NJ: Princeton University Press. Vanhanen, Tatu. 2000. ‘‘A New Dataset for Measuring Democracy, 1810–1998.’’ Journal of Peace Research 37 (2): 251-65.

Walter, Barbara F. 1997. ‘‘The Critical Barrier to Civil War Settlement.’’ International Organization 51 (3): 335-364.

Walter, Barbara F. 2002. Committing to Peace: The Successful Settlement of Civil Wars.Princeton, NJ: Princeton University Press.

Walter, Barbara F. 2004. ‘‘Does Conflict Beget Conflict? Explaining Recurring Civil War.’’ Journal of Peace Research 41 (3): 371-88.

Wood, Elisabeth Jean. 2007. Forging Democracy from below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador. Cambridge: Cambridge University Press.

World Bank. 2012. Accessed May, 2013. Aid Data. World Bank. http://www.aiddata.org/ content/index/data-search.

World Bank. 2013. Accessed May, 2013. CPIA Indicators. World Bank. http://data.worldbank.org/indicator/IQ.CPA.STRC.XQ.